

شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية
"شركة مساهمة مصرية"
القوانين المالية المجمعة
وكلها تقرير مراقب الحسابات عليها
عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢



صالح وبرسوم وعبد العزيز

أبراج نايل سيتي - البرج الجنوبي

٢٠٠٥ كورنيش النيل - الدور السادس

رملة بولاق - القاهرة ١١٢٢١

ج-٤

تلفون : +٢٠ (٢) ٢٢٤٦ ١٩٩٠٩

تقرير مراقب الحسابات

الى السادة / مساهمي شركة فوري لтехнологيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية

تقرير عن القوائم المالية المجمعه

راجعنا القوائم المالية المجمعه المرفقة لشركة فوري لтехнологيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمع في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا القوائم المجمعه للربح أو الخسائر والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئوليّة الادارة عن القوائم المالية المجمعه

هذه القوائم المالية المجمعه مسئوليّة إدارة الشركة، فإذاً مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعه عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئوليّة الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعه عرضاً عادلاً وواضحاً خالياً من أيه تحريرات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئوليّة اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئوليّة مراقب الحسابات

تحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعه في ضوء مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتطلب هذه المعايير تحطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعه خالية من أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعه. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعه سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المجمعه والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف وليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامية العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعه.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعه.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعه المشار إليها أعلاه تعبر بعدلة ووضوح - في جميع جوانبها الهمامة - عن المركز المالي المجمع لشركة "فورى لتقنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، وعن أداءها المالى المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعه عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

القاهرة في ٦ مارس ٢٠٢٣

كامل مجدى صالح
س.م.م رقم ٨٥١٠
سجل هيئة الرقابة المالية رقم ٦٩
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز

شركة فوري لتقنيات الاتصالات والدفع الإلكتروني
"شركة مساهمة مصرية"
قائمة المركز المالي المجمعة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠٢٢ ٣١ ديسمبر	٢٠٢٢ ٣١ ديسمبر	إيضاح رقم	جنية مصرى
الأصول			
الأصول غير المتدولة			
٥٥٥ ٢٧٩ ٣١٣	٦١٣ ٢٩٢ ٧٦٠	(٦)	الأصول الثابتة
٢٧٥ ٧٨٠ ٣٣٩	٣٧٨ ١٦٢ ٣٤٩	(٧)	أصول غير ممولة
١٦ ١٩٩ ٥٢٤	٣٥ ٦١٥ ٨١	(٨)	مشروعات تحت التنفيذ
٢٤ ٧٣٢ ٩٧٨	٣٢ ٧٧٧ ٤٣٧	(٩)	شبرة
٢٤ ٨١٦ ٦٨	٣٨ ٨٢٢ ٥٠٨	(١٠)	أصول ضريبية موجلة
١٠٠ ١٥٠ ٦٤	١٧٣ ٧٤٢ ٥١٣	(١٤)	قروض تمويل متاخر الصغر
٤٠٤١ ٢٨٩	٨ ٨٧٣ ٠٨٤	(١١)	استثمارات في شركات شقيقة ومشروعات مشتركة
٤٧ ١٧١ ٩٧٦	٣٨ ٥٠٥ ١٠١	(١٩)	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
-	٢ ٦٦٥ ١٢٥	(١٠)	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
١٠٢٨ ١٧٢ ١١٥	١٤٢٢ ٤٥١ ٦٧٨		إجمالي الأصول غير المتدولة
المخزون			
٢٩٨ ٠٤٦	٣ ١٩٨ ٣٦٢	(١٢)	عملاء وأوراق قبض
٦٣ ٧٤٦ ١٤٠	٣٧ ٨٢٠ ٤٣٣	(١٣)	قروض تمويل متاخر الصغر
٣١٠ ٥٩٦ ١٩٧	٥٥٧ ٥٣٧ ٩٣٨	(١٤)	دفعات مقدمة للمفوترين
٣٧٢ ٦٨٠ ٦٤٣	٤٩٨ ٠٨٣ ٧٠٠		مدينون وأرصدة دينية أخرى
٩٦ ٤١٤ ٣٧٦	١٩٥ ٠٢٢ ٢٠٤	(١٥)	المستحق من أطراف ذوي علاقة
١ ٧٠٠ ٤٤٥	١ ٤٩٩ ١٧٢	(١٦)	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	١٣ ٣١٨ ٢٥٠	(١٠)	أذون الخزانة
١ ١٢٩ ٥٦٦ ٢٤٧	١ ٤٨٢ ١٣٧ ٠٨١	(١٧)	البنكية وأرصدة لدى البنوك
١ ١٢٠ ٩٠٠ ٧٧٩	٢ ٢١٢ ٦٨٩ ٠٨٨	(١٨)	إجمالي الأصول المتدولة
٣ ٩٥٩ ٢٨٢٣	٥ ٠٠١ ٣٠٦ ٢٢٨		إجمالي الأصول
٤ ١٢٤ ٠٧٤ ٩٢٨	٦ ٤٢٣ ٧٥٧ ٩٠٦		حقوق الملكية و الالتزامات
حقوق الملكية			
رأس المال			
٨٥٣ ٦٥٢ ٠٦٠	١ ٦٥٣ ٦٥٢ ٠٦٠	(٢٠)	رأس المال المصدر والمدفوع
٤٧ ١٢٩ ٠٤٢	٥٣ ١٥٠ ٠٢٣	(٢١)	احتياطي قانوني
٥٢ ٣٩٨ ٠١٧	١٥١ ٥١٣ ١٨٥	(٤٩)	احتياطي نظام الآتابة والتحفيز
١١ ٧٤٥ ٥٧٤	١١ ٧٤٥ ٥٧٤		احتياطي تجميع أعمال
٢ ٦١٢ ٥٣٩	٢ ٦١٢ ٥٣٩	(٢٢)	احتياطي الزامي - لمواجهة مخاطر تطبيق معيار ٤٧
(٢ ٨٣٥ ٧٦٣)	(٥ ٨١٨ ١٠٢)		احتياطي مصرورفات إصدار أسهم
-	(١٣ ٧٩٥ ٠٠٠)	(١٩)	احتياطي إعادة تقدير استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٤١٤ ٣٠٩ ٠٨٩	٦٢٤ ٦٠٣ ٥١٨		الأرباح المحتجزة
١ ٣٧٩ ٠١٠ ٥٥٨	٢ ٤٧٧ ٦٦٣ ٧٩٧		إجمالي حقوق مساهمي الشركة الأم
٧٩ ٠٠٨ ٧٧٦	١١٧ ٥٨١ ١٣٧		حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة
١ ٤٥٨ ٠١٩ ٣٣٤	٢ ٥٩٥ ٢٤٤ ٩٣٤		إجمالي حقوق الملكية
الالتزامات غير المتدولة			
١٩ ٩٥٢ ٦٠٤	٢١ ٢٧٠ ٦١٠	(٣٨)	الالتزامات ضريبية موجلة
٦٣ ٧٥٨ ٤١١	٢٤ ٩١٦ ٥٩٦	(٣٩)	قروض غير متدولة
٨١ ٥٤٠ ٧٠٢	٩٨ ١٤٥ ٣٨٨	(٤٠)	الالتزامات عقود تأجير
١٦٥ ٢٥١ ٧١٧	١٤٤ ٣٣٢ ٥٩٤		إجمالي الالتزامات غير المتدولة
الالتزامات المتدولة			
٣٢ ٤٣٠ ٦٤٢	٤٢ ٠٨٤ ١٤٤	(٢٣)	مخصصات
٤٣١ ٢٢٤ ٧٣٣	٢٤٩ ٣٦٧ ٩٢٦	(٢٤)	بنوك تسهيلات انتهاية
١٤٩ ٨٢٠ ٢٠٦	٢٥٤ ٤٠٠ ٢٣٠	(٣٩)	قروض متدولة
٧٣ ٦٨٨ ٩٦٢	٦٦ ٨٨٥ ٠٧٠	(٢٥)	موردون وأوراق دفع
١ ٠١٥ ٠٣٥٢٦	١ ٩١٠ ٦٥٨٧٥	(٢٦)	المفوترات وأوراق دفع
٤٤٤ ٦٥٥ ٦٣٥	٦٢٧ ٨٧٣ ٩٧٨		دفعات مقدمة من التجار
٦٢ ٣٣٨ ٨٠٣	٧٦ ١٢١ ٠٧٣		تأمينات تجاري التجزئة
٢١٩ ١٢٦ ٣٧٦	٣٤٨ ٧٦٣ ٧٢١	(٢٧)	دالنون وأرصدة دائنة أخرى
١٩ ٦٩٥ ٧٣٧	٢٧ ٩٧٣ ١١٧	(٤٠)	الالتزامات عقود تأجير
٥٢ ٧١٩ ٢٥٧	٨٠ ٦٤٥ ٣٢٠		ضريبة الدخل الجارية
٢ ٥٠٠ ٨٠٣ ٨٧٧	٣ ٦٨٤ ١٨٠ ٣٧٨		إجمالي الالتزامات المتدولة
٤ ١٢٤ ٠٧٤ ٩٢٨	٦ ٤٢٣ ٧٥٧ ٩٠٦		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

الإيضاحات المرفقة تعبر جزءاً منتماً للقائم المالي المجمعة وتقرأ معها.

المدير التنفيذي للقطاع المالي

تقرير مراقب الحسابات مرفق

رئيس مجلس الإدارة

العضو المنتدب

شركة فوري لтехнологيا البنوك والمدفوعات الالكترونية

١١ شركه مساهمه مصرية

قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة

٢٠٢٢٠٣١ دیسمبر عن السنه المالية المنتهية في

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متاماً للقواعد المالية المجمعية وتقرأ معها.

شركة فوري لـ تكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية

"شركة مساهمة مصرية"

قائمة الدخل الشامل المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

<u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠٢٢ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ دسمبر ٣١</u>
	٢٤٢١٢٢٠٨٣	٣٢٧٠٥٥١٦١
--	--	--
--	(١٣٧٩٥٠٠٠)	(١٣٧٩٥٠٠٠)
--	٣١٣٢٦٠١٦١	٣١٣٢٦٠١٦١
اجمالي الدخل الشامل الآخر		
	١٧٧١٧٧٥٤٢	٢٢٦٢٥٩٣٢٠
	٦٤٩٤٤٥٤١	٨٧٠٠٠٨٤١
اجمالي الدخل الشامل عن الفترة		
	٢٤٢١٢٢٠٨٣	٣١٣٢٦٠١٦١

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متاماً للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

شركة فوري لтехнологيا المبنوك والمدفوعات الإلكترونية

شركة مساهمة مصرية

قائمة الدفقات النقدية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠٢١ ٣١ ديسمبر	٢٠٢٢ ٣١ ديسمبر	إضاح رقم	جنية مصرى
٢٠٢١ ٣١ ديسمبر	٢٠٢٢ ٣١ ديسمبر	إضاح رقم	جنية مصرى

النفقات النقدية من أنشطة التشغيل

صافي ارباح العام قبل الضرائب

يتم تسويتها بين:

أهلاك واستهلاك العام

مخصصات مكونة

صافي مخصص مخاطر تمويل متناهى الصغر

خسائر الائتمان المتوقعة

مصرفوف نظام الأئمة والتحفيز

أرباح اعادة تقييم استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر

فوائد دائنة

صافي ربح حوالز نشر نقاط بيع تحت مبادرة البنك المركزي المصري

تصيب المجموعة في خسائر استثمارات في شركات شقيقة ومشروعات مشتركة

رد ناتج التغير في هيكل ملكية استثمارات من شركات شقيقة الى شركات تابعة

أرباح فروق تقييم عملة أجنبية غير محققة

أرباح بيع أصول ثابتة

مصرفوفات تمويلية

أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل

التغيرات في رأس المال العامل

(الزيادة) / النقص في المخزون

(الزيادة) / النقص في الدفعات المقدمة للمغوفرين

الزيادة في المدينون والأرصدة المدينة الأخرى

النقص في العمالة وأوراق البيض

(الزيادة) في قروض من تمويل متناهى الصغر

النقص في مستحق من أطراف ذات علاقة

(النقص) في الموردون وأوراق الدفع

الزيادة في المغوفرين

الزيادة في دفعات مقدمة من التجار

الزيادة في تأمينات تجار التجزئة

الزيادة في الدائنون والأرصدة الدائنة

المستخدم من المخصصات

ضرائب دخل مدفوعة

مقطوبات من فوائد دائنة

صافي النقدية الناجمة من أنشطة التشغيل

النفقات النقدية من أنشطة الاستثمار

(مدفوعات) شراء أصول ثابتة

(مدفوعات) لمشروعات تحت التنفيذ

(مدفوعات) لشراء أصول غير ملموسة

متصلات من بيع أصول ثابتة

متصلات من نشر نقاط بيع تحت مبادرة البنك المركزي المصري

مقطوبات من بيع حصة في احدى الشركات التابعة

صافي النقدية الناجمة من الاستحواذ على شركة تابعة

(مدفوعات) في الاستثمار في شركة شقيقة ومشروعات مشتركة

(مدفوعات) في استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

(مدفوعات) في استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر

صافي الحركة في ذخون الخزانة - أكثر من ثلاثة شهور

صافي النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار

النفقات النقدية من أنشطة التمويل

متصلات من زيادة رأس المال

توزيعات أرباح مدفوعة

صافي مقطوبات من قروض

صافي (مقدار) بنوك تسهيلات انتانية

(مدفوعات) التزامات عقود تأجير

مصرفوفات تمويلية مدفوعة

صافي النقدية الناجمة من أنشطة التمويل

صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام

النقدية وما في حكمها أول العام

تغير فروق العملة للنقدية وما في حكمها

النقدية وما في حكمها آخر العام

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة فوري لเทคโนโลยيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - شركة مساهمة مصرية - طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وقيمت بالسجل التجاري برقم ٣٣٢٥٨ في ٢٦ يونيو ٢٠٠٨ و تم تغيير رقم السجل التجاري الى رقم ٥٠٨٤٠ في مارس ٢٠١١ . هذا وقد أعيد قيد الشركة بالسجل التجاري استثمار ٦ اكتوبر برقم ١٣٣٣ بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٨ .
غرض الشركة هو تقديم خدمات التشغيل المتخصصة لأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إدارة وتشغيل وصيانة أجهزة معدات وشبكات الحاسوب الآلي والأنظمة الداخلية للبنوك والشبكات والحسابات المركزية، وضع نظم تشغيل الخدمات البنكية من خلال الانترنت والهاتف وتقييم خدمات الدفع الإلكتروني وتداول الوثائق المؤمنة إلكترونياً، تأجير العقارات مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية بشرط استصدار كافة التراخيص الازمة لممارسة هذه الأنشطة. مدة الشركة خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ القيد بالسجل التجاري .
تم اعتماد إصدار القائم المالية المجمعه للشركة في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ .

٢- إطار العرض

أعدت القائم المالية المجمعه طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية . وتنطوي معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها .

٣- أسس إعداد القائم المالية المجمعه

أعدت القائم المالية المجمعه طبقاً لتكلفة التارikhية فيما عدا ما يتعلق بأسس إعادة التقييم الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة بحسب الأحوال وتعتمد التكلفة التارikhية بصفة عامة على القيمة العادلة للمقابل المستلم في تبادل الأصول .

٤- أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية للشركة من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى .
ان هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى ذات العلاقة . هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم يتم مراجعة التقديرات المستخدمة في تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة .

ويتم الاعتراف بالتسوييات الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي تم فيها ذلك التغيير في حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك السنة فقط بينما يتم الاعتراف بتلك التسويات خلال السنة التي تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثراً على السنة الحالية والفترات المستقبلية .

٥- أهم السياسات المحاسبية

فيما يلي عرض بأهم السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القائم المالية المجمعه للشركة :
أسس التجميع

تتمثل القائم المالية المجمعه في القائم المالية للشركة الأم والشركات التي تسيطر عليها (الشركات التابعة) حتى ٣١ ديسمبر من كل عام . وتحتفق السيطرة عندما يكون لدى الشركه ما يلى :
- لديها السلطة علي الشركه المستثمر فيها ؛
- تتعرض إلى او يحق للشركة عوائد متغيرة من خلال مساهمتها في المنشآة المستثمر فيها
- ولديها القدرة على استخدام سلطتها على المنشآة المستثمر فيها للتأثير على عوائد التي تحصل عليها منها .

وتعيد الشركة تقييم ما إذا كانت لاتزال تحكم في الاستثمار، وما إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات في عنصر أو أكثر من عناصر التحكم الثلاثة المذكورة أعلاه.

عندما يكون لدى الشركة أقل من أغليبه حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها، فإنها تعتبر أن لها سلطه على الشركه المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت كافيه لإعطاءها القرره المباشره علي توجيه الانشطه المرتبطة بالاستثمار. وتأخذ الشركة في اعتبارها جميع الواقع والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كانت حقوق التصويت الخاصة بالشركة في استثمار ما كافيه لمنها السلطة بما في ذلك:

- حقوق التصويت التي تحتفظ بها الشركة بالنسبة لحقوق التصويت الأخرى.
 - حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة أو أصحاب حقوق التصويت الآخرين أو الأطراف الأخرى.
 - الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى و
- أي حقائق وظروف أخرى قد تشير إلى أن الشركة لديها أو ليس لديها القدرة الحالية على توجيه الانشطه ذات الصلة في الوقت الذي يجب أن تتخذ فيه القرارات ، بما في ذلك حقوق التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

يبدأ تجميع الشركه التابعة عند بدء السيطره على الشركه التابعه ويتوقف التجميع عندما تفقد الشركه السيطره على الشركه التابعه. ويتم تجميع نتائج اعمال الشركات التابعة التي تم السيطره عليها أو فقد السيطره عليها خلال السنن في الارباح او الخسائر للشركه التابعه من تاريخ الحصول علىسيطره على الشركه التابعه وحتى تاريخ فقد السيطره على الشركه التابعه وتدرج أرباح الشركة حتى التاريخ الذي تتوقف فيه الشركة عن التحكم في الشركه التابعه.

ويتم توزيع الربح أو الخسارة وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر على مالكي الشركه واصحاب الحقوق غير المسيطرة. وينسب إجمالي الدخل الشامل للشركات التابعة على مالكي الشركه واصحاب الحقوق غير المسيطرة حتى لو نتج عن ذلك عجز في ارصده الحقوق غير المسيطرة.

ويتم إدخال تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة حتى تتفق مع السياسات المحاسبية المستخدمة للمجموعه. يتم استبعاد الأصول والالتزامات وحقوق الملكه والإيرادات والمصروفات والتدققات النقدية المتداولة بين شركات المجموعه والمرتبه بالمعاملات بين شركات المجموعه لاغراض اعداد القوائم المالية المجمعه.

يتم تحديد قيمة الحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة بشكل منفصل عن حقوق المجموعه.

وبالنسبة للشخص غير المسيطرة التي تمثل ح�ص ملكية حالية وثُقُول لحامليها الحق في نصيب نسيبي من صافي أصول منشأة إذا ما تم تصفيتها فمن الممكن أن يتم قياسها عند الاعتراف الأولى إما بالقيمة العادلة، أو بالنصيب النسيبي لأصحاب الشخص غير المسيطرة في القيم المعترف بها لصافي أصول المنشأة المستحوذ عليها . ويتم اختيار أساس القياس لكل معاملة استحواذ على حد. ويتم قياس الأنواع الأخرى من أصحاب الشخص غير المسيطرة إما بالقيمة العادلة، أو وفقاً لأساس محدد في معايير المحاسبه المصريه التي تتطبق عليها.

عندما يتضمن المقابل المُحول من المجموعة - في معاملة لتجمیع أعمال - أصولاً أو التزاماتٍ ناشئةٍ من اتفاق ينطوي على مقابلٍ مشروطٍ عندئذٍ يتم قياس المقابل المشروط بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ ويُدرج كجزءٍ من المقابل المُحول في تجمیع الأعمال. وإذا حدثت أيّة تغيراتٍ من تلك التي تقي بتعریف تسويات فترة القياس - في القيمة العادلة للمقابل المشروط عندئذٍ يتم تسویة تلك التغيرات باثّر رجعى مقابل تعديل الشهرة بها. وتنزع تسويات فترة القياس بأنها تسوياتٍ تنشأ نتيجة توفر معلوماتٍ إضافية خلال فترة القياس (التي لا يمكن لها أن تتجاوز إثنى عشر شهرًا من تاريخ الاستحواذ) عن حقائق وأحداثٍ كانت قائمةً في تاريخ الاستحواذ.

أما بالنسبة للتغيرات في القيمة العادلة - للمقابل المشروط - والتي لا تقي بتعریف تسويات فترة القياس فتعتمد المحاسبة اللاحقة لها على كيفية تبییب المقابل المشروط. فإذا ما ثبُوت المقابل المشروط كحقوق ملكية عندئذٍ لا يتم إعادة قياسه في الفترات اللاحقة ويتم المحاسبة عن التسویة اللاحقة له ضمن حقوق الملكية. أما بالنسبة للمقابل المشروط المُبُوث كأصلٍ أو كالتزام مالي فيتم إعادة قياسه في الفترات اللاحقة طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، أو معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة" ، مع الاعتراف بالربح أو الخسارة المقابلة ضمن الأرباح أو الخسائر.

وبالنسبة لتجمیع الأعمال الذي يتحقق على مراحل فيعاد قياس حصة المجموعه التي كانت تحتفظ بها في حقوق ملكية الشركة المستحوذ عليها وذلك بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ (أي في التاريخ الذي تحصل فيه المجموعه على سيطرة)، ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناشئة - إن وجدت - ضمن الأرباح أو الخسائر.

وبالنسبة للمبالغ التي نشأت عن حصة المجموعة في الشركة المستحوذ عليها - خلال الفترات السابقة لتاريخ الاستحواذ - والتي كان قد سبق الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل الآخر، فيعاد تبويبها إلى الأرباح أو الخسائر عندما يكون من المناسب اتباع تلك المعالجة فيما لو كانت تلك الحصة قد استبعدت.

أ- تجميع الأعمال

تم المحاسبة عن عمليات إقتناء الشركات التابعة والأعمال باستخدام طريقة الشراء فيما عدا المعاملة التي لا تتشكل إقتناء شكلاً أو موضوعاً. ويستلزم تطبيق طريقة الشراء إتباع الخطوات التالية:

- تحديد المنشأة المقتنية.

- قياس تكالفة عملية تجميع الأعمال.

- وتوزيع تكالفة التجميع على الأصول المقتناة والإلتزامات والإلتزامات العرضية المحتملة في تاريخ الأقتناء.

يتم قياس تكالفة تجميع الأعمال على أساس مجموع القيم العادلة (في تاريخ التبادل) للأصول المغطاة والإلتزامات المتبدلة وادوات حقوق الملكية التي تصدرها المنشأة المقتنية مقابل المسطرة على المنشأة المقتنية بالإضافة إلى أية تكاليف مباشرة مرتبطة بعملية تجميع الأعمال.

تقوم المنشأة المقتنية بالأعتراف بالأصول والإلتزامات المحددة للمنشأة المقتنية وكذلك للتزاماتها المحتملة التي تقى بشروط الاعتراف في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) " تجميع الأعمال" وذلك بالقيمة العادلة في تاريخ الأقتناء فيما عدا الأصول غير المتداولة (أو المجموعات الجارى التخلص منها) المبوبة كمحفظتها بغرض البيع طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" والتي يتم الاعتراف بها وقياسها بالقيمة العادلة مخصوصاً منها التكاليف الازمة للبيع.

يتم الاعتراف بالشهرة التي تنشأ عند الإقتناء كأصل ويتم القياس الأولى لها بالتكلفة والتي تمثل الزيادة في تكالفة تجميع الأعمال عن صافي القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المحددة والإلتزامات العرضية المعترف بها.

وإذا ما تبين بعد إعادة التقييم زيادة حصة المنشأة المقتنية في القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المحددة والإلتزامات العرضية للمنشأة المقتنية عن تكالفة تجميع الأعمال فإنه يتم الاعتراف بتلك الزيادة مباشرة بالأرباح والخسائر.

يتم القياس الأولى لحقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة في المنشأة المقتنية على أساس نسبة أولئك المساهمين في القيمة العادلة للأصول والإلتزامات العرضية المعترف بها.

عندما ينص عقد تجميع الأعمال على تعديل تكالفة التجميع بتسويات معلقة على أحداث مستقبلية ، تقوم المنشأة المقتنية بادرارج مبلغ التسوية ضمن تكالفة تجميع الأعمال في تاريخ الإقتناء إذا ما كانت التسوية مؤكدة ويمكن قياسها بشكل موضوعي.

عندما يسمح عقد تجميع الأعمال بإجراء تسويات على تكالفة عملية التجميع بناء على حدث أو أكثر في المستقبل ، فإنه عادة ما تقوم الشركة بتقدير قيمة مبلغ أية تسوية في تاريخ المحاسبة الأولى عن تجميع الأعمال حتى وإن وجد نوع من عدم التأكد، على أنه إذا لم تقع الأحداث المستقبلية أو في حالة الحاجة لمراجعة تلك التقديرات عند ذلك تتم تسوية تكالفة الإقتناء تبعياً.

إلا أنه عندما ينص عقد تجميع الأعمال على هذه التسوية لا يتم إدراج هذه التسوية ضمن تكالفة تجميع الأعمال في تاريخ المحاسبة الأولى عن عملية التجميع إذا لم تكن مؤكدة أو يمكن قياسها بطريقة موضوعية ، على أنه إذا أصبحت هذه التسوية فيما بعد مؤكدة وأمكن قياسها بطريقة موضوعية عند ذلك يتم معالجة القيمة الإضافية كتسوية لتكالفة تجميع الأعمال.

وتمتلك الشركة حالياً بصورة مباشرة وغير مباشرة الحقوق التالية في شركاتها التابعة:

نسبة المساهمه	غرض الشركه	دولة المقر	الشركات التابعة
٪٩٩,٩٩	تقديم خدمات عمليات متخصصة في الأنظمة والاتصالات وإدارة وتشغيل وصيانة خدمات شبكات المعدات وأجهزة الكمبيوتر	مصر	شركة فوري لانظمه المتكامله
٪٣٧,١١	تقديم خدمات عمليات متخصصة في الأنظمة والاتصالات وإدارة وتشغيل وصيانة خدمات شبكات المعدات وأجهزة الكمبيوتر والمدفوعات المالية الإلكترونية من خلال المجموعة.	مصر	شركة فوري دهب للخدمات الالكترونية
٪٩٩,٨	أنشطة التمويل متاهي الصغر	مصر	شركة فوري للتمويل متاهي الصغر
٪٩٠	وساطة تأمينية	مصر	شركة فوري للواسطه التأمينيه
٪٥١	تقديم خدمات الدفع الإلكتروني - تحصيل الفواتير لشركات السلع الاستهلاكية والدوائية	مصر	شركة فوري لخدمات السلع الاستهلاكية
٪١٠٠	التمويل الاستهلاكي	مصر	شركة فوري للتمويل الاستهلاكي
٪٦٠,٤٦	تقديم خدمات الدفع الإلكتروني وتناول الوثائق المؤمنة الإلكترونياً	مصر	شركة فوري بلس لخدمات البنوك
٪٧٥	منطقة حرة - الإمارات العربية المتحدة هي مزود خدمات إقليمي يقدم حلول متقدمة وخدمات البرمجيات التجارية الاستراتيجية، التي تدعم التحول الرقمي في منظمات الأعمال، وخاصة لخطيب	الامارات	شركة فوري جولف
٪٥١,٢	هي مزود خدمات إقليمي يقدم حلول متقدمة وخدمات البرمجيات التجارية الاستراتيجية، التي تدعم التحول الرقمي في منظمات الأعمال، وخاصة لخطيب	مصر	شركة ديراك لنظم المعلومات

ب- ترجمة العملات الأجنبية

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية خلال العام على أساس سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية كل سنة مالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ.

تم ترجمة البنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتي استخدمت القيمة العادلة في قياسها باستخدام أسعار الصرف التي كانت سائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتي استخدمت التكلفة التاريخية في قياسها فلا يعاد ترجمتها.

وتدرج أرباح وخسائر الترجمة بقائمة الارباح او الخسائر المجمعه عن السنة المالية التي نشأت فيها فيما عدا الفروق الناتجة عن ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالقيمة العادلة حيث يتم إدراج فروق الترجمة الخاصة بها ضمن التغيرات في قيمتها العادلة.

ج- استثمار في شركات شقيقة ومشروعات المشتركة

الشركة الشقيقة هي منشأة تتمتع المجموعة بتأثير جوهري عليها من خلال المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية لتلك المنشأة ولكنها لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة.

المشروع المشترك هو منشأة تمتلك الشركة بسيطرة مشتركة عليها مع طرف أو أطراف أخرى بموجب اتفاق تعاقدى للقيام بنشاط إقتصادى يمثل موضوع السيطرة المشتركة.

تدرج نتائج أعمال وأصول والتزامات الشركات الشقيقة و المشروعات المشتركة بالقوائم المالية للمجموعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. أما تلك الإستثمارات التي يتم تصنيفها بفرض البيع والتي يتم المحاسبة بها طبقاً للمعيار المصرى رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحافظ بها لفرض البيع والعمليات غير المستمرة" فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة (مخصوصاً منها التكاليف اللازمة للفرض) أيهما أقل.

هذا وباستخدام طريقة حقوق الملكية تظهر الإستثمارات في الشركات الشقيقة ومشروعات مشتركة بقائمة المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بنصيب المجموعة من التغيرات اللاحقة لتاريخ الإقتداء في صافي أصول الشركات الشقيقة والمتșات الخاضعة لسيطرة مشتركة المقتادة وذلك بعد خصم أي إضمحلال قد يطرأ على قيمة كل استثمار على حد. ولا يتم الإعتراف بأى زيادة فى نصيب المجموعة من خسائر شركة شقيقة أو مشروعات مشتركة عن القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة فى الشركة الشقيقة أو مشروعات مشتركة إلا إذا كانت تلك الزيادة فى حدود الالتزام القانونى أو الحكمى على المجموعة تجاه الشركة الشقيقة / مشروعات مشتركة أو المبالغ التى قد تكون المجموعة قد سددتها نيابة عن تلك الشركة أو المنشأة .
وفىما يلى بيان بالشركات الشقيقة للمجموعة ومشروعات مشتركة:

<u>الشركات الشقيقة</u>	<u>ال المشروعات المشتركة</u>	<u>د. الأصول الثابتة وإهلاكاتها</u>	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>	<u>دوله المقر</u>	<u>نسبة المساهمه المباشره</u>	<u>نسبة المساهمه غير المباشره</u>
بوسطة			الولايات المتحدة الأمريكية		--	%٩,٥٠
شركة ذكرى لтехнологيا المعلومات			مصر		--	%٢٠
شركة رودرز			مصر		--	%٣٠
شركة ان شورنك			مصر		%٧,٤	--
شركة وفرها دوت كوم			مصر		--	%٢٠

تظهر كافة بند الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي المجمعه بتكلفتها التاريخية مخصوصاً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر المجموعة الناتجة عن الإضمحلال في قيمتها إن وجدت فيما عدا الأرضي والتي تظهر بالتكلفة. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة باقتداء الأصل.

ويتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل - حسب الحالة - فقط عندما يكون من المحتمل أن يتحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للشركة ويمكن قياس تكلفة الإقتداء الخاصة بهذا البند بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم تحمل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الارباح او الخسائر المجموعه عن السنة المالية التي تم تحمل تلك المصروفات خلالها.

تتعدد الأرباح والخسائر الناشئة عن استبعاد الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافي عائد الاستبعاد والقيمة الدفترية لتلك الأصول ويتم إدراجها بقائمة الارباح او الخسائر المجموعه.

ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام في الأغراض التي أنشئت من أجلها طبقاً لنفس الأسس المتبعه في إهلاك الأصول الثابتة الأخرى.

ويتم إهلاك تكلفة الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لها كما يلى:

<u>بيان الأصل</u>	<u>ال عمر الإنتاجي المقدر (بالسنة)</u>
مبانى	٤٠
شبكات وسيرفات	٤
ماكينات نقاط البيع	٤١
حسابات آلية	٤ - ٢
اثاث ومعدات مكتبية	٥ - ٤
تحسينات في أماكن مؤجرة*	٥ - ٣
سيارات	٥
أدواء ومعدات سوبر فوري	٣

* يتم تحديد العمر التقديرى للأصل و المستخدم كأساس لحساب الاهلاك على أساس فترة العمر الإنتاجي او على أساس فترة عقد الإيجار أيهما أقل.

٥- الأصول غير الملموسة

يتم معالجة الأصول ذات الطبيعة غير النقدية والتي ليس لها وجود مادي ولكن يمكن تحديدها والمقننة لأغراض النشاط المتوقع أن يتدفق منها منافع مستقبلية كأصول غير ملموسة. تتضمن الأصول غير الملموسة (بخلاف الشهرة) أنظمة الحاسوب الآلي، ترخيص برامج حاسوب الى وحقوق علامات تجارية وعلاقات تعاقدية مع العملاء. ويتم قياس الأصول غير الملموسة بالتكلفة والتي تتمثل في السعر النقدي في تاريخ الإعتراف الأولى بها، في حالة تأجيل السداد لفترات تزيد عن فترة الإنتمان العادلة فإنه يتم الإعتراف بالفرق بين السعر النقدي وإجمالي المبلغ المسترد كفائدة. ويتم عرض الأصول غير الملموسة بالصافي بعد خصم الاستهلاك والخسائر الناتجة عن إضمحلال القيمة. يتم رسملة النفقات اللاحقة على إقتناء الأصول غير الملموسة ضمن القيمة الدفترية للأصول المرسملة فقط عندما تزيد هذه النفقات من المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل أو الأصول، بينما يتم تحويل كافة النفقات الأخرى عند تكبدتها على قائمة الدخل. يتم إستهلاك الأصول غير الملموسة وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة إلا إذا كان العمر الإنتاجي للأصول غير الملموسة غير محدد فعندئذ يتم إجراء اختبار لإضمحلال في قيمة تلك الأصول على أساس سنوي.

الأصل	السنوات
برامج	٤٠-٤ سنة
تراخيص برامج	١٠ سنوات
علامات تجارية	١٥ سنة
علاقات تعاقدية مع العملاء	١٥-١٠ سنة

الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً

يتم الاعتراف بمصروفات مرحلة البحث بغرض انشاء او تطوير البرامج والتطبيقات اللازمه لممارسه النشاط او لغرض البيع كمصروفات عند تكبدتها.

ويتم الاعتراف بتطوير البرامج (أصول غير ملموسة مولده داخليا) اذا توافر لدى الشركه كل مما يلي :

- دراسة جدوى فنيه لاستكمال الاصل غير الملموس مما يجعله متاحاً للبيع او الاستخدام ، و
- توافرت التيه لدى الشركة لاستكمال الاصل غير الملموس لاستخدامه او بيعه ، و
- قدرة الشركه على استخدام او بيع الاصل غير الملموس ، و
- معرفة ما اذا كان الاصل غير الملموس سوف يكون قادرآ على تحقيق منافع اقتصاديه مستقبليه محتمله ومدى توافر سوق لما ينتجه هذا الاصل غير الملموس او اذا كان سوف يتم استخدامه داخلياً ف تكون الشركه قادره على تحديد منفعة استخدام هذا الاصل غير الملموس ، و
- مدى توافر الموارد الفنية والمالية والموارد الاجرى الكافيه لاستكمال تطوير واستخدام او بيع الاصل غير الملموس ، و
- قدرة المنشاه على قياس النفقات المنسوبه للاصل غير الملموس خلال فترة التطوير بدرجه يعتمد عليها.

هذا وتتضمن تكلفة تطوير البرامج بشكل ااسي بعض اجور ومرتبات خبراء تطوير البرامج بشركة فوري لเทคโนโลยيا البنوك والمدفوعات الالكترونية و احدى شركاتها التابعة (شركة فوري لانظمه المتكامله) بشكل مباشر على عملية التطوير.

الشهرة

تتمثل الشهرة الناتجة عن إقتناء منشأة تابعة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة في القيمة العادلة لصافي أصول المنشأة المقننة في تاريخ الاستحواذ أو الإقتناء. ويتم الإعتراف الأولى للشهرة كأصل بالتكلفة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة مخصوصاً منها أي خسائر إضمحلال.

ولهدف إجراء اختبارات الإضمحلال يتم توزيع الشهرة على كل وحدة من وحدات المجموعة القادرة على خلق تدفقات نقدية والتي من المتوقع أن تستفيد من ذلك التجميع. ويتم إخضاع تلك الوحدات لاختبار الإضمحلال سنويًا أو بصفة أكثر دورية عند وجود مؤشرات إضمحلال للوحدة.

وإذا كانت القيمة الإستردادية لتلك الوحدات أقل من القيمة الدفترية لها فيتم استخدام خسائر هذا الإضمحلال أولاً لتخفيض القيمة الدفترية لأى شهرة موزعة على الوحدة سلفاً ثم في تخفيض باقى الأصول الأخرى للوحدة على أساس نسبى طبقاً للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة، مع الأخذ في الاعتبار بان خسائر الإضمحلال في الشهرة لا يتم عكسها في الفترات اللاحقة، وعند استبعاد المنشأة التابعة تؤخذ الشهرة في الاعتبار عند تحديد أرباح أو خسائر ذلك الاستبعاد.

الإضمحلال في قيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة بخلاف الشهرة

تقوم المجموعة على أساس سنوى - أو كلما يستدعي الأمر ذلك - بمراجعة القيم الدفترية لأصولها (الملموسة وغير الملموسة بخلاف الشهرة) لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال في قيمتها، فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم المجموعة بتقدير القيمة الإستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الإضمحلال في قيمتها، فإذا ما تعذر تقدير القيمة الإستردادية للأصل تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المولدة للنقد التي يتبعها الأصل.

وفي حالة استخدام أسس منطقية وثابتة لتوزيع الأصول على الوحدات المولدة للنقد فإن الأصول العامة للمجموعة يتم توزيعها أيضاً على تلك الوحدات. ولو تعذر تحقيق ذلك يتم توزيع الأصول العامة للمجموعة على أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التي يمكن للمجموعة تحديدها باستخدام أسس منطقية وثابتة.

وبالنسبة للأصول غير الملموسة التي ليس لها عمر إفتراضي محدد أو غير المتاحة للإستخدام بعد فإنه يتم إجراء اختبار سنوى للإضمحلال في قيمتها أو بمجرد توفر أي مؤشر عن تعرض تلك الأصول للإضمحلال.

هذا وتنتمي القيمة الإستردادية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد في "القيمة العادلة مخصوصاً منها التكاليف الازمة للبيع" أو "القيمة الإستبدامية" أيهما أكبر.

ويتم خصم التدفقات النقية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات والتي تعبّر عن القيمة الإستبدامية لها. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتي لم يتم اخذها في الاعتبار عند تقيير التدفقات النقية المستقبلية المتولدة عنه، وإذا كانت القيمة الإستردادية المقدرة للأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمته الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) لتعكس القيمة الإستردادية.

ويتم الإعتراف بخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر. وعندما يتم في فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن إضمحلال القيمة والتي أُعترف بها في فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الإستردادية التقديرية الجديدة وبشرط لا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التي كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يتم الإعتراف بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال في قيمتها في السنوات السابقة. ويتم إثبات تلك التسوية العكسية لخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

و- الاعتراف وقياس الإيرادات

التطبيقات المباعة

تقاس قيمة الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للمنشأة.

يتم الاعتراف بالإيراد من التطبيقات المباعة بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعه عند انتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية التطبيقات إلى المشتري وأن يتوافر توقع كاف عن تدفق المقابل وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستحملها المنشأة بشكل دقيق ولا تتحقق المنشأة بحق التدخل الإداري المستمر على التطبيقات المباعة ويمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق.

الخدمات

يعترف بالإيراد الخاص بالخدمات المقدمة كما يلى:

إيراد خدمات المعاملات

يعرف بالإيراد طبقاً لمبدأ الاستحقاق وذلك بعد اتمام عملية التحصيل والسداد لأنواع الخدمات المختلفة التي تقدمها الشركة قبل شحن الرصيد وسداد الفواتير المختلفة وخدمات تحصيل الأموال.

إيراد الاشتراكات

يتم الاعتراف بإيراد الاشتراكات بقائمة الارباح او الخسائر المجمعة طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

إيراد الفوائد

تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة المطبق على مدار الفترة حتى تاريخ الاستحقاق.

إيراد الاستثمار

تثبت إيرادات توزيعات الاستثمار عند صدور الحق لمساهمي الشركة في استلام تلك التوزيعات.

ز- تكفة النشاط

تضمن تكفة المبيعات تكفة رسوم التحصيل لصالح قنوات السداد المتعددة التي تم عمليات الدفع من خلالها وتشمل (تجار التجزئة والبنوك والبريد المصري والعديد من الجهات الأخرى) وذلك وفقاً للعقود المبرمة مع كل طرف على حده وأيضاً تكلفة تحصيل الأموال وكذا التطبيقات المباعة والمستهلكات من الموارد.

يتم تحويل تكفة المبيعات بنصيب المعاملة من الاتهلاكات والاستهلاكات المباشرة وفقاً لنصيب المعاملة على أساس الطاقة العادلة المقدرة للمعاملات. وفي حالة عدم الوصول للطاقة العادلة المقدرة للمعاملات يتم تحويل الفرق على الاتهلاكات والاستهلاكات ضمن بند المصروفات الإدارية والعمومية.

ح- عقود التأجير

في مارس ٢٠١٩، صدر المعيار المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير" ليحل محل المعيار المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" وكذلك صدور القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ لتنظيم نشاط التأجير التمويلي والتخصيم خلال شهر أغسطس ٢٠١٨ ليحل محل القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ لذلك يتعين على المجموعة تطبيق المعيار المصري رقم (٤٩) الجديد في بداية عام ٢٠١٩ ، على العقد الخاصة لأحكام قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والتي تم معالجتها سابقاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢٠) وفقاً للتعليمات الواردة في الكتاب الدوري رقم ١٧١ لسنة ٢٠١٩ الصادر بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٩ فإنه يتعين على شركات التأجير التمويلي والمستأجرين بموجب عقود التأجير التمويلي من الشركات المالية غير المصرفية والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية تطبيق معيار عقود التأجير التمويلي في موعد غايته ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ . لذلك يكون التاريخ التطبيق الأولى في ١ يناير ٢٠١٩ .

١- عقود الإيجار الخاصة لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ التي تكون المجموعة فيها كمستأجر

تقوم المجموعة عند نشأة العقد بتقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمن عقد إيجار. يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار إثبات أصل حق الانتفاع "والالتزام عقد الإيجار، إلا أنه يمكن الشركة عدم تطبيق ذلك سواء لعقود الإيجار قصيرة الأجل (لمدة ١٢ شهر أو أقل) أو عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذات قيمة منخفضة، وفي هذه الحالة يتم إثبات دفعات الإيجار المرتبطة بذلك الإيجارات باعتبارها مصروفاً إما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر. ويتم تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة كمستأجر.

القياس الأولي لالتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ . ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة . وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة.

ت تكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس الالتزام من:
(ا) الدفعات الثابتة ناقصاً أي حواجز إيجار مستحقة الدفع.
(ب) دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، يتم قياسها مبدئياً باستخدام مؤشر أو معدل كما في تاريخ بداية عقد التأجير.

(ج) أي ضمانات قيمة متبقية مقيدة للمؤجر بواسطة المستأجر.
(د) سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متاكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.
(ه) دفعات غير آمنات إنهاء عقد التأجير، إذا كانت شروط العقد تعكس ممارسة المستأجر خيار الإنماء.

القياس اللاحق للالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

(ا) زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار؛

(ب) تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الإيجار؛

يجب على المستأجر إعادة قياس التزام عقد الإيجار بخصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام نسبة خصم معدلة، إذا ما كان:
- هناك تغيراً في مدة عقد الإيجار ويجب على المستأجر تحديد دفعات الإيجار المعدلة على أساس مدة عقد الإيجار المعدلة،
- هناك تغيراً في تقدير خيار شراء الأصل محل العقد ويجب على المستأجر تحديد دفعات الإيجار المعدلة لتعكس التغير في المبالغ المستحقة الدفع بموجب خيار الشراء،
- هناك تعديل في عقد الإيجار ولم تتم المحاسبة عنه على أنه عقد إيجار منفصل.

وإذا ما كان هناك تغيراً في دفعات الإيجار المستقبلية ناتجاً من تغير في مؤشر أو معدل مستخدم لتحديد تلك الدفعات أو تغيراً في المبالغ التي يتوقع أن تكون مستحقة الدفع بموجب ضمان القيمة المتبقية، يجب على المستأجر إعادة قياس التزام عقد الإيجار بخصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم دون تغير ما لم يكن هناك تغيراً في دفعات الإيجار ناتجاً من تغير في معدلات الفائدة المتغيرة، في هذه الحالة يجب على المستأجر استخدام معدل الخصم المعدل الذي يعكس التغيرات في معدل الفائدة.

القياس الأولي لأصل "حق الانتفاع":

ت تكون تكلفة أصل "حق الانتفاع" من:

(ا) مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب أن يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.

(ب) أي دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حواجز إيجار مستلمة؛

(ج) أي تكاليف مباشرة أولية متکبدة بواسطة المستأجر؛

(د) تقدير للتكاليف التي سيتكبدتها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنفاق المخزون. ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل "حق الانتفاع"

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" بـ"بالتكلفة".

(ا) مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هبوط في القيمة؛

(ب) ومعدلة بما إعادة قياس للالتزام عقد الإيجار.

- إذا كان عقد الإيجار يحول ملكية الأصل محل العقد إلى المستأجر في نهاية مدة عقد الإيجار أو إذا كانت تكلفة أصل "حق الإستخدام" تعكس أن المستأجر سوف يمارس خيار الشراء، فيجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الاستخدام" من تاريخ بداية عقد الإيجار حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل محل العقد. وفيما عدا ذلك يجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الانتفاع" من تاريخ بداية عقد الإيجار إلى نهاية العمر الإنتاجي لأصل "حق الانتفاع" أو نهاية مدة عقد الإيجار أقرب.
- يجب على المستأجر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" لتحديد ما إذا كان أصل "حق الانتفاع" قد اضمحللت قيمته، وللتحاسبة عن أي خسائر اضمحلال تم تحديدها.

- لا يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل فائدة ارشادي ضمن التزام عقد الإيجار وأصل حق الاستخدام. ويتم الاعتراف بها كمصروف ضمن بند "مصاروفات إدارية" بقائمة الأرباح والخسائر في الفترة التي تضمن الاحداث الناشئة عنها تلك المصروفات. لا يوجد لدى المجموعة حالياً أي من هذه العقود.
- وفي نطاق ما يسمح به المعيار، يمكن للشركة كمستأجر أن تختر حسب فئة الأصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الإيجارية عن المكونات الإيجارية، ومن ثم المحاسبة عن كل مكون إيجاري وأي مكونات غير إيجارية مصاحبة باعتبارها مكوناً إيجارياً واحداً. لم تستخدم المجموعة هذا الاختيار.

معاملات البيع واعادة الاستئجار

اذا لم يستوفي تحويل الأصل من قبل البائع "المستأجر" متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ للمحاسبة عنه باعتباره عملية بيع للأصل. يجب على البائع (المستأجر) الاستمرار بالاعتراف بالأصل المحول ويجب عليه الاعتراف بالالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل ويجب عليه المحاسبة عن الالتزام المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧

ط المخزون

يتم تقييم المخزون في تاريخ القوائم المالية المجمعه بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وتتمثل التكلفة في قيمة فواتير المشتريات، أما صافي القيمة البيعية فتمثل في السعر التقديرى للبيع مخصوصاً منه التكاليف التقديرية للإنفاق والتكاليف المتعلقة بالبيع والتوزيع.

ن- الضرائب

تتمثل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للتقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصري ولاته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية المجمعه.

تتمثل ضريبة الدخل عن السنة في كل من الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة.

يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن ويستخدم أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعه بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع تطبيقها في الفترة التي سيتم خلالها تسوية الالتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية في تاريخ القوائم المالية المجمعه.

ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصروف أو إيراد بقائمة الارباح أو الخسائر المجمعه باستثناء تلك المتعلقة ببنود ثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية المجمعه فتعالج الضريبة المؤجلة هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية المجمعه إلا إذا تم رد هذه البنود التي أدرجت بحقوق الملكية المجمعه إلى الوعاء الضريبي طبقاً لأحكام قوانين الضرائب المحلية عند إعداد الإقرارات الضريبية واحتساب الضريبة الجارية للعام ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة المتعلقة بتلك البنود بقائمة الارباح او الخسائر المجمعه.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة لكل الفروق المؤقتة الخاصة للضريبة بينما يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة لكل الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً إلى الحد الذي يتوافر عنده احتمال قوى بامكانية تحقق أرباح ضريبية كافية في المستقبل تسمح باستخدام تلك الأصول. ولا يتم الاعتراف بتلك الأصول والالتزامات إذا ما كان الفرق المؤقت ناتجاً عن شهرة أو عن الاعتراف الأولى بأصول والالتزامات أخرى (بخلاف تلك التي تنشأ عن تجميع الأعمال) نتيجة إحدى المعاملات التي لم يكن لها تأثير على أي من الربح الضريبي أو المحاسبي.

ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ اعداد القوائم المالية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه.

هذا وتستخدم طريقة الميزانية لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات غير المتدواله.

ي- الاحتياطي القانوني

طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وللنظام الأساسي للشركة فإن ٥٪ على الأقل من صافي الربح السنوي يجب تحويلها إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المصدر.

ك- النقدية وما في حكمها

تشمل النقدية وما في حكمها النقدية بالخزينة وأرصدة البنك وودائع تحت الطلب قصيرة الأجل والقابلة للتحويل إلى قيمة نقدية محددة خلال فترة ثلاثة أشهر وأذون الخزانة التي لا تزيد فترة استحقاقها عن ثلاثة أشهر.

ل- المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما ينشأ على الشركة التزام حالي (قانوني أو حكمي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الالتزام تدفق خارج من الشركة في صورة موارد تتضمن منافع اقتصادية وإن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الالتزامات مرحلة الحدوث ومن الممكن تقييم قيمة الالتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ القوائم المالية المجمعه إذا ما أخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكيد المحظوظ بذلك الالتزام. وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تزيد في كل فترة لعكس القيمة الزمنية للنقد الناتجة عن مضي الفترة. ويتم إثبات هذه الزيادة في المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعه.

م- قائمة التدفقات النقدية المجمعة

تم إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة باستخدام الطريقة غير المباشرة ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة يتكون بند النقدية وما في حكمها من نقدية بالخزينة والحسابات الجارية وودائع لدى البنك وأذون الخزانة استحقاق (٩٠) يوم فائق.

ن- المدفوعات المبنية على أسهم

قامت الشركة بتعديل نظام إثابة وتحفيز العاملين طبقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية في ٢٢ فبراير ٢٠٢١، وتطبيق الشركة لائحة مدفوعات مبنية على أساس أسهم تسدد في شكل أدوات حقوق ملكية. ويتم الاعتراف بالقيمة العادلة للخدمات المقدمة من العاملين في مقابل منح أسهم مجانية أو تخصيص أسهم ضمن تكاليف العاملين المدرجة بقائمة الأرباح والخسائر ويتم تحديد إجمالي المبلغ الذي يتبع تحديده مصروفاً على فترة الاستحقاق بالرجوع إلى القيمة العادلة للأدوات حقوق الملكية المنوحة، وهذا بالاعتبار تعديل تلك القيمة العادلة بالشروط والأحكام التي على أساسها تم اصدار أدوات حقوق الملكية، ويتم الاعتراف باثر تعديلات التقديرات الأصلية، إن وجدت ، في قائمة الأرباح والخسائر مع إجراء تسوية مقابلة في حقوق الملكية على مدار فترة الاستحقاق المتبقية. ويتم إضافة المتصحّلات المستلمة من العاملين بالصافي بعد خصم أي تكاليف مباشرة للمعاملة إلى رأس المال (بالقيمة الأسمية) وعلاوة الإصدار عند استحقاق الأسهم المنوحة للعاملين.

س- مزايا العاملين قصيرة الأجل

مزايا العاملين قصيرة الأجل مثل الأجر والمرتبات واشتراكات التأمينات الاجتماعية والإجازات السنوية المدفوعة والمكافآت (إذا استحقت خلال ١٢ شهراً من نهاية الفترة) والمزايا غير النقدية مثل الرعاية الطبية للعاملين الحاليين.

ط- إضمحلال قيمة الأصول

الأصول غير المالية

تقوم الشركة في تاريخ اعداد القوائم المالية بمراجعة القيم الدفترية للأصولها غير المالية بما فيها الأصول الملموسة لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال في قيمتها فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردافية لكل أصل على حدى بغض النظر عن خسائر الإضمحلال. فإذا ما تعذر تقييم القيمة الاستردافية للأصل تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي يتبعها الأصل. وتقوم الشركة بتقييم كل إستثمار على حدى سواء كان إستثمار في شركة تابعة أو منشأة خاصة لسيطرة مشتركة أو شركة شقيقة كوحدة واحدة مولدة للنقد.

هذا وتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في القيمة العادلة - مخصوصاً منها تكاليف البيع - أو القيمة الإستدامية أيهما أكبر.

ولأغراض إحتساب القيمة الإستدامية يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لذك التدفقات. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتي لم يتم اخذها في الإعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المولدة عنه. وإذا كانت القيمة الإستردادية المقدرة للأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الإستردادية. ويتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الارباح او الخسائر . عندما يتم في فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن إضمحلال القيمة والتي أُعترف بها في فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتناسب مع القيمة الإستردادية التقريرية الجديدة وبشرط لا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التي كان من الممكن إثبات الأصل بها لو لم يتم الإعتراف بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال في قيمة ذلك الأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الارباح او الخسائر.

الأصول المالية

تقوم الشركة في تاريخ كل القوائم المالية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال في قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.

تعرض قيمة الأصول المالية للإضمحلال عندما يتواجد دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للإستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ في تاريخ لاحق للإعتراف الأولى بهذا الأصل المالي.

وبالنسبة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية والمصنفة كاستثمارات متاحة للبيع فإن الإنخفاض المستمر في القيمة العادلة للورقة المالية عن تكلفتها يعتبر دليلاً موضوعياً على حدوث إضمحلال في قيمتها.

يتم تقدير خسارة الإضمحلال في قيمة أصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصوصة بمعدل الفائدة الفعلية لهذا الأصل المالي.

إذا كان قد سبق الإعتراف بخسائر إضمحلال في قيمة أصول مالية مقاسة بطريقة التكلفة المستهلكة ثم انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الإضمحلال بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الإعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الإضمحلال بقائمة الارباح او الخسائر ولكن إلى الحد الذي لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للإستثمار في تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التي كان يمكن أن تصل إليها قيمة الإستثمار لو لم تكن خسائر الإضمحلال قد سبق الإعتراف بها. أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع والتي سبق الإعتراف بخسائر الإضمحلال في قيمتها بقائمة الدخل فلا يتم رد الإنخفاض اللاحق في قيمتها بقائمة الارباح او الخسائر المجمعة وإنما يتم الاعتراف بأى زيادة لاحقة في القيمة العادلة لذك الإستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

ف- الأدوات المالية

يتم الإعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما تصبح الشركة طرفاً ملزماً بالشروط التعاقدية المرتبطة بالأداة، ويتم القياس الأولى للأصول المالية والالتزامات المالية بالقيمة العادلة. وبالنسبة لتكاليف المعاملة التي ترتبط مباشرةً باقتناص أو إصدار أصولٍ والالتزاماتٍ مالية (بخلاف الأصول والالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر) فيتم اضافتها إلى (أو خصمها من) القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية - حسب الأحوال - عند الإعتراف الأولى ، بينما يتم الإعتراف فوراً في الارباح او الخسائر بتكاليف المعاملة التي ترتبط مباشرةً باقتناص أصول أو التزامات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر.

الأصول المالية

تبعد الشركة طريقة تاريخ المعاملة في الاعتراف في دفاترها بكلفة المشتريات المعتادة من الأصول المالية أو في استبعاد كافة المبيعات المعتادة من تلك الأصول من دفاترها - علماً بأن المشتريات أو المبيعات المعتادة هي معاملات لشراء أو بيع أصول مالية تقتضي تسليم الأصل المالي في إطار زمني محدد بموجب لوانج أو أعراف مستقرة عليها في السوق المعنى. ويتم القياس اللاحق لكافة الأصول المالية المعترف بها - في مجلتها - إما بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة، ويعتمد ذلك على تصنيف الأصول المالية.

أ. تصنیف الأصول المالية

- أدوات الدين - التي تفی بالشروط التالية - يتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة مخصوصاً منها خسائر الأضھال:
- عندما يكون الأصل محتفظاً به ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بأصول من أجل تحصیل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- أن توفر الشروط التعاقدية للأصول المالية إلى تدفقات نقدية - في مواعيد محددة - تمثل فقط مدفوعات أصل الدين، والفائدة على أصل الدين المتبقى.

يتم القياس اللاحق لكافة الأصول المالية الأخرى بالقيمة العادلة.

ب. طريقة الفائدة الفعالة

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لاحتساب التكالفة المستهلكة لأداة دين وتوزيع إيراد الفوائد على مدار الفترة المعنية. ويعتبر معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يخص التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية المتوقعة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقطات المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال وتكليف المعاملة وأية علاوات أخرى أو خصومات) على مدار العمر المتوقع لأداة الدين - أو على مدى فترة زمنية أقصر إذا ما كان ذلك مناسباً - بحيث تصل على وجه التحديد إلى صافي القيمة الدفترية للأصل عند الاعتراف الأولى به.

يُعرّف في الأرباح أو الخسائر بإيراد الفوائد من أدوات الدين التي تفاص لاحقاً بالتكلفة المستهلكة وذلك على أساس الفائدة الفعالة.

ج. الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)

عند الاعتراف الأولى يمكن للشركة أن تختار استثمارات في أدوات حقوق ملكية وتصنفها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (ولا يصح الرجوع لاحقاً عن ذلك الاختيار والذي يتم لكل أداة على حدى). ولا يسمح بتصنيف الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا ما كان الاستثمار في أداة حقوق الملكية محتفظاً به بغرض المتاجرة. ويعد الأصل المالي محتفظاً به بغرض المتاجرة إذا:

- كان قد إقتني بصفة أساسية بغرض بيعه في المدى القريب، أو
- كان عند الاعتراف الأولى به يُشكّل جزءاً من مجموعة أدوات مالية محددة تقوم الشركة بادارتها معاً وتنتمي فعلي حدث في الحصول على أرباح منها في المدى القصير، أو

كان يُمثل مشتقة مالية غير مصنفة ولا فعالة كادة تنطلي مخاطر، أو كان يُمثل عقد ضمان مالي.

يتم القياس الأولى للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - وذلك بالقيمة العادلة مضافة إليها تكليف المعاملة. ويتم القياس اللاحق لها بالقيمة العادلة على أن يُعرف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في قيمتها العادلة في الدخل الشامل الآخر ويدرج رصيدها المتراكم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

ولا يتم إعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة إلى الأرباح أو الخسائر عند التخلص من الاستثمارات.

وقد قامت الشركة بتصنيف كافة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند التطبيق الأولى للمعيار المصري للأدوات المالية رقم (٤٧).

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على الاستثمار في أدوات حقوق الملكية هذه في الأرباح أو الخسائر عندما يتقرر للشركة الحق في استلام توزيعات الأرباح وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيراد. وتدرج توزيعات الأرباح المكتسبة المعنّرف بها في الأرباح أو الخسائر ضمن بند "إيرادات توزيعات أرباح استثمارات".

د. الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL)

تصنف الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ما لم تقم الشركة بتصنيف الاستثمار - محتفظ به لغير عرض المتاجرة - عند الاعتراف الأولى به وذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI).

ويتم قياس أدوات الدين - التي لا تفی بشروط التكالفة المستهلكة - وذلك بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، كما أن أدوات الدين التي تفی بشروط التكالفة المستهلكة - ومع ذلك تختار الشركة أن تصنفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - يتم قياسها أيضاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. ويمكن تصنیف أداة دين عند الاعتراف الأولى بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا ما كان ذلك التصنيف يلغى أو يقلل بشكل ملحوظ من تضارب في القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ من استخدام أسس مختلفة في قياس أصول أو التزامات أو في الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناشئة عنها. هذا ولم تقم الشركة بتصنيف أي أداة دين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يُعاد تبويب أدوات الدين من تصنيف "التكلفة المستهلكة" إلى تصنيف "القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" عندما يتم تغيير نموذج الأعمال على النحو الذي لا تُعدّ معه شروط التكلفة المستهلكة منطبقه، ولا يسمح بإعادة تبويب أدوات الدين التي يتم تصنيفها عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلى خارج تلك التصنيف.

يتم قياس الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية مع الاعتراف في الأرباح أو الخسائر باية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة القياس. ويُدرج صافي الربح أو الخسارة - المعترض به في أرباح أو خسائر الفترة - ضمن بند "الأرباح والخسائر الأخرى" بقائمة الدخل الشامل المستقلة.

ويتم تحديد القيمة ويُدرج إيراد الفوائد الناتج من أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك ضمن صافي الربح أو الخسارة المشار إليه أعلاه.

يعترف في الأرباح أو الخسائر بالإيراد من توزيعات الأرباح الناتجة عن الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك عندما يتقرر للشركة الحق في الحصول على توزيعات الأرباح طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"، ويُدرج ذلك الإيراد ضمن صافي الربح أو الخسارة المشار إليه أعلاه.

٦. إضمحل الأصول المالية

تقوم الشركة على أساس مستقبلي بتقييم الخسائر الإنتمانية المتوقعة لأدوات الدين المقاسة بالتكلفة المستهلكة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تقوم الشركة بقياس الخسائر الإنتمانية المتوقعة ويعترف بمخصص الخسارة الإنتمانية في تاريخ اعداد التقارير المالية. يعكس قياس الخسائر الإنتمانية المتوقعة: (١) المبلغ العادل المرجح الذي يتم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج و(٢) القيمة الزمنية للنقد و(٣) معلومات معقولة وداعمة متاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري في نهاية كل فترة اعداد تقارير مالية حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات والظروف المستقبلية.

تطبق الشركة نموذجاً من ثلاثة مراحل لإضمحلال القيمة ، بناءً على التغيرات في جودة الإنتمان منذ الاعتراف الأولى ، يتم تصنيف الأداة المالية التي لم تخضع قيمتها الإنتمانية عند الاعتراف الأولى في المرحلة الأولى . يتم قياس خسائر الإنتمان المتوقعة للأصول المالية في المرحلة الاولى بمبلغ مساوى لجزء من خسائر الإنتمان المتوقعة على مدى العمر والذي ينتج عن أحداث التخلف عن السداد المحتملة خلال ال ١٢ شهراً التالية أو حتى تاريخ الإستحقاق التعاقدى ، إذا كان أكثر (خسائر الإنتمان المتوقعة إلى ١٢ شهر) إذا حدثت الشركة زيادة جوهرية في مخاطر الإنتمان منذ الإعتراف الأولى، يتم تحويل الأصل إلى المرحلة الثانية ويتم قياس خسائر الإنتمان المتوقعة على أساس خسائر الإنتمان المتوقعة على مدى العمر ، أى حتى تاريخ الإستحقاق التعاقدى ولكن مع مراعاة الدفعات المقدمة المتوقعة ، إن وجدت (خسائر الإنتمان المتوقعة على مدى العمر). للحصول على وصف لكيفية قيام الشركة بتحديد وقت حدوث الزيادة الجوهرية في مخاطر الإنتمان. إذا قررت الشركة أن أحد الأصول المالية منخفضة القيمة إنتمانياً ، يتم تحويل الأصل إلى المرحلة الثالثة ويتم قياس خسائر الإنتمان المتوقعة على أنها خسائر إنتمان متوقعة على مدى العمر .

٧. استبعاد الأصول المالية

تستبعد الشركة الأصل المالي من دفاترها - فقط - عندما تنتهي حقوقها التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تُخول الشركة الأصل المالي وكافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية إلى حد كبير إلى منشأة أخرى.

فإذا تبين أن الشركة لم تقم بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل بدرجة كبيرة ولا احتفظت بها واستمرت في السيطرة على الأصل المُحول، عندئذ تُعترف الشركة بالحق الذي تحتفظ به في الأصل ، وبالتالي مقابل يمثل المبالغ التي قد تُضطر لدفعها. وإذا ما تبين أن الشركة تحتفظ إلى حد كبير بكلفة مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي المُحول عندئذ تستمر الشركة في الاعتراف بالأصل المالي على أن تعرف أيضاً بالمقابل الذي تسلمه كbulge مفترض بضمان ذلك الأصل.

عندما يُسيبُعَد من الدفاتر أصل مالي مثبت بالتكلفة المستهلكة، فعندئذ يتم الاعتراف في الأرباح أو الخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل، وحاصل جمع المقابل المستلم والم مقابل الذي لا يزال مستحقاً.

الالتزامات المالية وحقوق الملكية

أ. التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية التي تصدرها الشركة إما كالالتزامات المالية أو حقوق ملكية وفقاً لجوهر الاتفاقيات التعاقدية وتعرفيات الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

ب. أدوات حقوق الملكية

تُعرف أداة حقوق الملكية بأنها أي عقد يثبت الحق في أصول منشأة بعد خصم كافة التزاماتها.

وتعُد الأداة من أدوات حقوق الملكية - فقط - إذا ما استوفت الشرطين المذكورين في (١)، (٢) أدناه مجتمعين:

(١) لا تُرتب الأداة التزاماً تعاقدياً على المنشأة بـ:

- أن تُثبت نقدية أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى - أو
- أن تقوم بمبادلة أصول أو التزامات مالية مع منشأة أخرى وفقاً لشروط من المحتمل إلا تكون في صالح المنشأة المصدرة للأداة.

(٢) وإذا ما كانت الأداة سيتم تسويتها (أو قد يتم تسويتها) في صورة أدوات حقوق ملكية ذات مصدر الأداة - فيلزم تحقق أي مما يلى:

- إذا كانت أداة غير مشتقة فلا ينبغي أن تُرتب على مصدرها التزاماً تعاقدياً يُثبت بموجبه عدد متغير من أدوات حقوق ملكيته - أو
- إذا كانت مشتقة فينبغي أن تتم تسويتها فقط عن طريق قيام مصدر الأداة بمبادلة مبلغ ثابت من النقدية أو من أصل مالي آخر مقابل عدد ثابت من أدوات حقوق ملكيته.

وتعترف الشركة بأدوات حقوق الملكية التي تصدرها وذلك على أساس المقابل المستلم مخصوصاً منه تكاليف الإصدار المباشرة.

وإذا ما قامت منشأة باعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها، عندئذ يعترف بتلك الأدوات المعاذ شراوها - ويتم خصمها - مباشرةً في حقوق الملكية. ولا يعترف ضمن الأرباح أو الخسائر بما قد ينشأ من ربح أو خسارة عن شراء أو بيع أو إصدار أو إعدام أدوات حقوق ملكية ذات المنشأة.

ج. الالتزامات المالية

يتم القياس اللاحق لكافة الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية يتم تصنيف الالتزامات المالية أنها التزامات متداولة عندما تفي بأي من المعايير التالية:

- من المتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة التشغيل المعتادة

- الاحتفاظ بها يكون في المقام الأول بغرض المتاجرة

- من المقرر أن تتم تسويتها خلال الأثنى عشر شهرا التالية للفترة المالية

- إلا يكون لدى الشركة حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لمدة اثنى عشر شهرا على الأقل تالية لنهاية الفترة المالية.

ويتم تصنيف كافة الالتزامات المالية الأخرى كالتزامات غير متداولة

د. استبعاد الالتزامات المالية

تسبيح الشركة الالتزامات المالية من دفاترها - فقط - عندما يتم الوفاء بها، أو الغائها، أو عندما تنقضي تلك الالتزامات، ويُعترف ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المستبعد، ومجموع المقابل المدفوع والمستحق الدفع - بما في ذلك أية أصول غير نقدية تكون قد حُولت أو التزامات تم تکدها.

ص- طريقة معدل الفائدة الفعال (الفعلى)

يتم الاعتراف بآيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال. "معدل الفائدة الفعال" وهو المعدل الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة أو المقيوضات خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى: - القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي ؛ أو - التكلفة المستهلكة للالتزام المالي. عند احتساب معدل الفائدة الفعال للأدوات المالية بخلاف الأصول المشترأة أو التي تم إصدارها منخفضة القيمة الائتمانية ، تقوم الشركة بتنقير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ، ولكن ليس الخسائر الائتمانية المتوقعة. بالنسبة للأصول المالية المشترأة أو التي تم إصدارها والتي انخفضت قيمتها الائتمانية ، يتم احتساب معدل الفائدة الفعال المعدل وفقاً للائتمان باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعال تكاليف المعاملات والرسوم والنفقات المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. تتضمن تكاليف المعاملة التكاليف الإضافية التي يمكن أن تنسب مباشرةً إلى اقتداء أو إصدار أصل مالي أو التزام مالي.

ق- التكلفة المستهلكة وإجمالي القيمة الدفترية

"التكلفة المستهلكة" للأصل المالي أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي به عند الاعتراف الأولي مطروحاً منه أقساط السداد لأصل الدين ، زائد أو ناقص الاستهلاك التراكمي باستخدام طريقة الفائدة الفعلة لأي فرق بين المبلغ عند الاعتراف الأولي ومبلي الاستحقاق ، وبالنسبة للأصول المالية ، معدلاً لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة. "القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي" هي التكلفة المستهلكة للأصل المالي قبل تعديل بقيمة أي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة.

ر- حساب إيرادات القوائد والمصروفات

يتم احتساب معدل الفائدة الفعال للأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاعتراف الأولي بأصل مالي أو التزام مالي. عند احتساب إيرادات ومصروفات القوائد ، يتم تطبيق معدل الفائدة الفعال على إجمالي القيمة الدفترية للأصل (عندما لا يكون الأصل منخفض القيمة الائتمانية) أو على التكفة المستهلكة للالتزام. يتم تعديل معدل الفائدة الفعال كنتيجة لإعادة التقدير الدوري للتدفقات النقدية للأدوات ذات سعر العائد المتغير لعكس التحركات في أسعار الفائدة في السوق.

ومع ذلك ، بالنسبة للأصول المالية التي أصبحت منخفضة الجدارة الائتمانية بعد الاعتراف الأولي ، يتم احتساب عائد القوائد عن طريق تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكفة المستهلكة للأصل المالي. إذا لم يعد الأصل منخفض الجدارة الائتمانية ، فعندئذ يعود حساب عائد القوائد إلى الأساس الإجمالي.

بالنسبة للأصول المالية التي تعرضت لانخفاض ائتمانها عند الاعتراف الأولي ، يتم احتساب إيرادات القوائد عن طريق تطبيق معدل الفائدة الفعال المعدل بالائتمان على التكفة المستهلكة للأصل. لا يعود احتساب دخل القوائد إلى الأساس الإجمالي ، حتى لو تحسنت مخاطر الائتمان للأصل.

ش- المنح الحكومية

يتم إثبات حافظ نشر نقاط البيع المقدم من البنك المركزي المصري ضمن قائمة الأرباح و الخسائر خلال السنة التي تصبح فيها المنح مؤكدة في ضوء معيار المحاسبة المصري ١٢ المنح الحكومية، وذلك عندما تكون جميع الاجراءات المتعلقة باستحقاق وتحصيل تلك المنح قد تم استيفائها حسب الشروط التي قررها البنك المركزي المصري.

٧- الأصول غير الملموسة

جنية مصرى	تراخيص برامج	برامج	علاقة تعاقدية مع العميل	قائمة العملاء	علامة تجارية	الإجمالي
التكلفة						
٢٠٢١ في يناير	٣٩٠٣٢٦٥١	١٩٨٩٧٧٦٠٨	--	--	--	٢٣٨٠١٠٢٥٩
إضافات خلال العام	٢٥٩٦٤١٥٨	٨٣٢٢٢٦٤٠	--	--	--	١٠٩٢٩٦٧٩٨
التغير في نطاق تجميع الشركات التابعة والشقيقة	--	--	٦٢٧٠٠٠	٥٥٣٠٠٠	١٩٠٧٠٠٠	٢٥٨٩٣٠٠
٢٠٢١ في ديسمبر	٦٤٩٩٦٨٠٩	٢٨٢٣١٠٢٤٨	٦٢٧٠٠٠	٥٥٣٠٠٠	١٩٠٧٠٠٠	٣٧٣٢٠٠٥٧
إضافات خلال العام	١٨٦٥٤٢٧٢	١٢١٤٥٢٤٠٠	--	--	--	١٤٠١٠٦٦٧٢
الاستحواذ على شركات تابعة	--	٥١٨٢٢٣٩	--	--	--	٥١٨٢٢٣٩
٢٠٢٢ في ديسمبر	٨٣٦٥١٠٨١	٤٠٨٩٤٤٨٨٧	٦٢٧٠٠٠	٥٥٣٠٠٠	١٩٠٧٠٠٠	٥١٨٤٨٨٩٦٨
مجموع الاستهلاك						
٢٠٢١ في يناير	١٤٨٧٦٩٣٨	٥٣٧٤٧١٥٨	--	--	--	٦٨٦٢٤٠٩٦
استهلاك العام	٢٦٥٥٣٩٧	٢٤٢٤٨٢٤٤	٨٨٨٢٣	٥٣١٨١٥	١٢٧١٣٣٣	٢٨٧٩٥٦٢٢
٢٠٢٢ في يناير	١٧٥٣٢٢٥	٧٧٩٩٥٤٠٢	٨٨٨٣٣	٥٣١٨١٥	١٢٧١٣٣٣	٩٧٤١٩٧١٨
استهلاك العام	٥٤٦٣٥٦٢	٣٥٥١٣٥٨	٨٨٨٣٣	٥٣١٨١٥	١٢٧١٣٣٣	٤٢٩٠٦٩٠١
٢٠٢٢ في ديسمبر	٢٢٩٩٥٨٩٧	١١٣٥٤٦٧٦٠	١٧٧٦٦٦	١٠٦٣٦٣٠	٢٥٤٢٦٦٦	١٤٠٣٢٦٦٩
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر	٦٠٦٥٥١٨٤	٢٩٥٣٩٨١٢٧	٣٧٥٣٣٤	٥٢٠٦٣٧٠	١٦٥٢٧٣٣٤	٣٧٨١٦٢٣٤٩
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١ ديسمبر	٤٧٤٦٤٤٧٤	٢٠٤٣١٤٨٤٦	٤٦٤١٦٧	٥٧٣٨١٨٥	١٧٧٩٨٦٦٧	٢٧٥٧٨٠٣٣٩

تتمثل تكلفة البرامج في إجمالي ما تم إنفاقه لتصميم وإنشاء Fawry Technological Platform وفقاً لأحدث التقنيات الفنية ووفقاً لـ PCI DSS compliance (Payment Card Industry Data Security Standards) المترابطة والتي من خلالها تتكامل شبكة فوري مع العملاء في كافة القطاعات والتجار من خلال العديد من أنواع نقاط البيع (POS) وكذا الهاتف المحمول من خلال تطبيق الأندرويد وأيضاً البنوك؛ وذلك عن طريق البوابات الإلكترونية التي تتكامل فوري من خلالها مع العديد من قنوات الدفع لدى البنوك (ATM, Internet Banking, Mobile Banking)، ومن تطبيقات فوري على سبيل المثال EBPP وبوابات الإلكترونية للمدفوعات وتطبيقات محافظ الهاتف المحمول والتطبيقات البنكية للهاتف المحمول (Mobile wallets) Switch & Mobile Banking Apps ونظام إدارة الفواتير وقسم الشحن من لحظة إنشاءها إلى تمام سدادها وتطبيق Source of fund الذي يتم إدارة حسابات التجار من خلاله، وتطوير بوابة الالكترونيه ومنظمه كامله للتجارة الإلكترونية، وتطوير نظم Artificial Intelligence & Data Analytics وهذا يتضمن الإنفاق مقابل اضافة ميزات وأنظمة جديدة، وزيادة القدرات الاستيعابية للتطبيقات.

٨- مشروعات تحت التنفيذ

جنية مصرى	رصيد أول العام	إضافات العام	محلول لاصول ثابتة	واصول غير ملموسة	رصيد اخر العام
برامح وتراخيص برامج	٤٦٦٦٦١٠	٤١٥٨٣٩٣٤	(١٢٧٦١٢٢)	(١٢٧٦١٢٢)	٣٣٤٨٩٣١٢
سيرفرات	٣٨٢٨٣٥٠	٨١٢٧٥٤٨	(١١٩٥٤٨١٨)	(١١٩٥٤٨١٨)	١٠٨٠
دفعات لشراء أصول ثابتة	٧٧٠٤٥٦٤	٣٤٥٥٦٥٠٧	(٤٠١٣٥٦٦٢)	(٤٠١٣٥٦٦٢)	٢١٢٥٤٠٩
الاجمالي	١٦١٩٩٥٢٤	٨٤٢٦٧٩٨٩	(٦٤٨٥١٧١٢)	(٦٤٨٥١٧١٢)	٣٥٦١٥٨٠١

٩- شهرة

تراجع الزيادة في البند الى الاستحواذ على شركة ديراك لنظم المعلومات ش.م.م خلال العام ونتج عن ذلك شهرة بمبلغ ٨ مليون جنية مصرى وقد تم قياس وتحديد قيمة الشهرة وفقاً للقيم العادلة المؤقتة (أيضاً ٤٤)

١٠- استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الارباح والخسائر

جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
وثائق صندوق فوري مصر كابيتال النقدي - غير متداول	٢٦٦٥١٢٥	--	--
وثائق صندوق فوري مصر كابيتال النقدي - متداول	١٣٣١٨٢٥٠	--	--
الاجمالي	١٥٩٨٣٣٧٥	١٥٩٨٣٣٧٥	١٥٩٨٣٣٧٥

١١- استثمارات في شركات شقيقة ومشروعات مشتركة

جنيه مصرى	نوع الاستثمار	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
شركة روذرز للتطبيقات الذكية	شركة شقيقة	٤٨٨٧٩٩١	٣٠٪	--
شركة إيجي انسورتك للتطبيقات الالكترونية	شركة شقيقة	٢٦١٨٧٧٥	٧,٤٪	١٤٧٠١٦٢
شركة وفرها دوت كوم	مشروع مشترك	١٣٦٦٣١٨	٣٠٪	٧٥٧٠٤٣
بوسطة	شركة شقيقة	--	٩,٠٥٪	١٨١٤٠٨٤
ذكرة لтехнологيا المعلومات	شركة شقيقة	--	٢٠٪	--
		٨٨٧٣٠٨٤	٤٠٤١٢٨٩	٤٠٤١٢٨٩

خلال الربع الثالث من سنة ٢٠٢١ قامت الشركة بتوقيع إتفاقية مساهمين لتأسيس شركة روذرز تكنولوجيز ومتلك الشركة نسبة ٣٠٪ من رأس المال وقامت الشركة بسداد مبلغ ٣٦٠ ألف جنيه مصرى وهو ما يمثل ١٠٪ من حصة الشركة في الاستثمار وتم سداد باقى قيمة الاستثمار وبالنسبة ٣,٢٤ مليون جنيه مصرى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تأسيس الشركة وخلال العام قامت الشركة بزيادة الاستثمار في شركة روذرز تكنولوجيز بمبلغ ٢,٩ مليون جنيه مصرى.

١٢- المخزون

جنيه مصرى	بضائعه بغرض البيع	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
		٣١٩٨٣٦٢	٢٩٨٠٤٦	٢٩٨٠٤٦
		٣١٩٨٣٦٢	٢٩٨٠٤٦	٢٩٨٠٤٦

١٣- عملاء وأوراق قبض

جنيه مصرى	عملاء - المفوترین والبنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
	اوراق قبض	١٠٥٧٤٥٩	٥٧٨٣٨٩٦	٥٧٨٣٨٩٦
	يخصم: خسائر الأنتمان المتوقعة	(٢٨٣٢٩٨٧)	(٢٧٠٦٧٠٢)	(٢٧٠٦٧٠٢)
		٣٧٨٢٠٤٣٣	٦٣٧٤٦١٤٠	٦٣٧٤٦١٤٠

٤- قروض تمويل متناهى الصغر (بالصافي)

جنيه مصرى	قرصيرة الأجل	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
يخصم: مخاطر تمويل عملاء (مخصص الهيئة الالزامي)	قرصيرة الأجل	٥٩٢٨١٧١٩٧	٣٩٥٩٥٩٦١	٦٠٦٦٨٩٤٦
قرصيرة الأجل (بالصافي)	قرصيرة الأجل	(٣٥٢٧٩٢٥٩)	(٣٠٩٣١١٨)	(٢٠٠٩٣١١٨)
يخصم: مخاطر تمويل عملاء (مخصص الهيئة الالزامي)	قرصيرة الأجل	٥٥٧٥٣٧٩٣٨	٥٥٧٥٩٦١٩٧	٣١٠٥٩٦١٩٧
قرصيرة الأجل	قرصيرة الأجل	١٨٤٣٦٢١١٤	١٠٦٠٤٢٨٥٦	١٠٦٠٤٢٨٥٦
قرصيرة الأجل (بالصافي)	قرصيرة الأجل	(١٠٦١٩٦٠١)	(٥٨٩٢٢٥٢)	(٥٨٩٢٢٥٢)
قرصيرة الأجل	قرصيرة الأجل (بالصافي)	١٧٣٧٤٢٥١٣	١٠١٥٠٦٠٤	١٠١٥٠٦٠٤
قرصيرة الأجل (بالصافي)	قرصيرة الأجل	٧٣١٢٨٠٤٥١	٤١٠٧٤٦٨٠١	٤١٠٧٤٦٨٠١

و فيما يلى حركة مخصص مخاطر تمويل العملاء

<u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠٢٢ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ دسمبر ٣١</u>
رصيد أول العام	٢٥٩٨٥٣٦٩	١١٢٣٧٨٤٨
المكون خلال العام	٢٩٥٠٩٨٨٠	١٢٧٤٩٣٩٤
المستخدم المكون خلال العام	(٩٥٩٦٣٨٩)	--
أثر تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم ٤٧	--	١٩٩٨١٢٨
الرصيد في آخر العام	٤٥٨٩٨٨٦٠	٢٥٩٨٥٣٧٠

١٥- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

<u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠٢٢ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ دسمبر ٣١</u>
دفعات مقدمة (موردين)	٢٨٧٧٤٨٦	٢٤٠٧٢٠٣
مصروفات مدفوعة مقدماً	١٣٦٧١٠٤٩	٩١٤١٢٠٧
تأمينات لدى الغير	١٥٨١٠٩٠	٣٦٩٩٧٨٨
ضرائب خصم وإضافة	٣٠٠٢٥٥٠٠	٣٨٦٤٢٨٢٦
أرصدة مدينة أخرى	٣٠٥٨١٩٧٤	١١٢٦٣١٧١
فوائد مستحقة - محفظة قروض متناهي الصغر	٢١٥٩٩٦٣٣	٩٨٤١٧٦٨
خطاءات خطابات ضمان	٥١٢٥٣٢	١٠٧٦٥٥٦٥
عهد	١٤٨٧٤٧٤٠	١٠٦٨٥٨٩٢
إيرادات مستحقة	٨١١٤٥٠٧٠	٩٦٤١٤٣٧٦
يخصمه:	(١٨٤٦٨٧٠)	(٣٣٠٤٤)
خسائر الأنتمان المتوقعة	١٩٥٠٢٢٢٠٤	

١٦- المستحق من أطراف ذوى علاقة

<u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠٢٢ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ دسمبر ٣١</u>	<u>طبيعة العلاقه</u>	<u>طبيعة التعامل</u>
شركة وفرها			مشروع مشترك	حساب جاري
الشركة العالمية للاستثمارات ونظم المعلومات (اسيز)			شقيقة	حساب جاري
شركة تذكرة لтехнологيا المعلومات			شقيقة	حساب جاري
يخصمه:				
خسائر الأنتمان المتوقعة	١٤٩٩١٧٢	(٣٠٠١١٤٤)		
	١٧٠٠٤٤٥	(٣٠١٤٠٧٥)		

١٧- آذون الخزانة

جنية مصرى	<u>٢٠٢٢ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ دسمبر ٣١</u>
آذون خزانة استحقاق أقل من ثلاثة أشهر	٥٦٦٩٧٨٠٣٠	٣٢٣٤٢٩٩٠
آذون خزانة استحقاق أكثر من ثلاثة أشهر	٨٦٩٥١١٩٩٣	١٠٣٧٦١٦٥٣٥
بضاف:		
العوائد المستحقة أقل من ثلاثة أشهر	٦٥٢٤٨١٤	٢٤٦٣٤٣
العوائد المستحقة أكثر من ثلاثة أشهر	٥٠٧٦٩٩٩١	٧٥٥٢٦٨٠٠
بخصم:		
الضرائب المستحقة عن العوائد المستحقة أقل من ثلاثة أشهر	(١٣٠٤٩٦٣)	(٥٣٠٩١)
الضرائب المستحقة عن العوائد المستحقة أكثر من ثلاثة أشهر	(١٠١٥٣٧٦٠)	(١٥١٠٥٣٦٠)
بخصم:		
خسائر الائتمان المتوقعة	١٤٨٢١٣٧٠٨١	١١٢٩٥٦٦٢٤٧
الرصيد	١٥٩٢٩٧٥٠٠٠	١٢٠٠٥٠٠٠٠

١٨- النقدية وأرصدة لدى البنوك

جنية مصرى	<u>٢٠٢٢ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ دسمبر ٣١</u>
نقدية	٥٩٧٩٢	--
حسابات جارية بالبنوك بالعملة المحلية	٢٠٩٤٦١٢٧٠	٢٩١٤٨٢١١٤
معاملات قبول كروت بنكية تحت التسوية	٣٧١٣٢٦٩٤٢	١٢٨٧٠٤٢٨٥
نقدية لدى شركات وجهات تحصيل أموال	٨٨٨١٩٠٤١٥	٥٨٣١٦١٢٥٩
ودائع بالبنوك - بالعملة المحلية	٦٩٠٧١٢٥٠٦	٩٥٠٨٦١١٠
ودائع بالبنوك - بالعملات الأجنبية	٤٨٨٤٥٨٨٢	١٥١٥٥٩٤٢
حسابات جارية بالبنوك بال العملات الأجنبية	٤٨٠٤٩٨٦	٧٥٢٣٤١٢
بخصم:		
خسائر الائتمان المتوقعة	٢٢١٢٦٨٩٠٨٨	١١٢٠٩٠٠
	٧٢٩	٧٢٩

لاغراض اعداد قائمة التدفقات النقدية تمثل النقدية وما في حكمها فيما يلى:

جنية مصرى	<u>٢٠٢٢ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ دسمبر ٣١</u>
النقدية وأرصدة لدى البنوك	٢٢١٢٦٨٩٠٨٨	١١٢٠٩٠٠٧٢٩
آذون خزانة - أقل من ثلاثة أشهر	٥٧٢١٩٧٨٨١	٣٢٥٣٦٢٤٢
	٢٧٨٤٨٨٦٩٦٩	١١٥٣٤٣٦٩٧١

١٩- استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

تتمثل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في عدد من الشركات الناشئة شركة المنizer، شركة بريمور، شركة برينجر (شركة هولندية)، وشركة مايلرز وتتمثل الحركة خلال العام في نصيب الشركة من القيمة العادلة لشركة مايلرز ونتائج تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٤٠-رأس المال

بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٦٥٢٠٦٠ سهماً بقيمة اسمية ٥,٥ جنيه مصرى، وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ قررت الجمعية العامة للشركة زيادة رأس المال المصدر بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصرى عن طريق توزيع أسهم مجانية يتم تمويلها من الارباح المرحله للشركة وتم التأشير بذلك الزيادة في السجل التجاري بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٢١، وكذلك بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ قررت الجمعية العامة للشركة زيادة رأس المال المصدر بمبلغ ٤٠ مليون جنيه مصرى بزيادة نقدية بالقيمة الأساسية عن طريق الإكتتاب لقادمي المساهمين وتم التأشير بذلك الزيادة في السجل التجاري بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٢١ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٨٥٣٦٥٢٠٦٠ موزعاً على ١٧٠٧٣٠٤ سهم بقيمة اسمية ٥,٥ جنيه مصرى.

بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٢ وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة على زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ٣ مليار جنيه مصرى، وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٨٠٠ مليون جنيه مصرى بالقيمة الأساسية عن طريق الإكتتاب لقادمي المساهمين وتم التأشير بذلك الزيادة في السجل التجاري بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٢٢ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ١٦٥٣٦٥٢٠٦٠ جنيه مصرى موزعاً على ٣٣٠٧٣٠٤ سهم بقيمة اسمية ٥,٥ جنيه مصرى.

٤١- الاحتياطي القانوني

٢٠٢١ ٣١ ديسمبر	٢٠٢٢ ٣١ ديسمبر	جنيه مصرى
٣٧٧٩٩٣١٢	٤٧١٢٩٠٤٢	رصيد أول المدة
٩٣٢٩٧٣٠	٦٠٢٠٩٨١	المحول من صافي أرباح العام السابق
٤٧١٢٩٠٤٢	٥٣١٥٠٠٢٣	

٤٢-احتياطي الزامي - لمواجهة مخاطر تطبيق معيار ٤٧

بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قرار رقم (٢٠٠) لسنة ٢٠٢٠ بالزام شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة و/أو متناهية الصغر بتكوين احتياطي لمواجهة مخاطر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية بما يعادل نسبة ١٪ من إجمالي الأصول وذلك من صافي أرباح العام بعد احتجاز الضريبة عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ على أن يتم إدراجها ضمن حقوق المساهمين ولا يتم استخدامه إلا بعد موافقة الهيئة.

٤٣-المخصصات

٢٠٢٢ ٣١ ديسمبر	المستخدم خلال العام	المكون خلال العام	٢٠٢١ ٣١ ديسمبر	جنيه مصرى
٤٢٠٨٤١٤٤	(٦٩٨٥٤٤٧)	١٦٦٣٨٩٤٩	٣٢٤٣٠٦٤٢	مخصص مطالبات
٤٢٠٨٤١٤٤	(٦٩٨٥٤٤٧)	١٦٦٣٨٩٤٩	٣٢٤٣٠٦٤٢	

تقوم الإدارة بمراجعة تلك المخصصات بشكل ربع سنوي وتعديل المخصصات وفقاً لآخر التطورات والتوقعات من إدارة الشركة.

٤٤-بنوك تسهيلات انتظامية

- بتاريخ مايو ٢٠٢٢ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري لтехнологيا المعلومات وأحد البنوك المحلية وذلك لمنح الشركة تسهيل انتظامي بحد أقصى ١٥٠ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، مدة التسهيل الانتظامي عام ، وقد بلغ الرصيد ١٤٩ مليون جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١ : ١٤٩ مليون جنيه مصرى).

- بتاريخ ديسمبر ٢٠٢١ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري لتكنولوجيا المعلومات وأحد البنوك المحلية وذلك لمنح الشركة تسهيل انتظامي بحد أقصى ٥٠ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، وقد بلغ الرصيد صفر جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١ : ١٧,٥ مليون جنيه مصرى).

- بتاريخ نوفمبر ٢٠٢١ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري لتكنولوجيا المعلومات وأحد البنوك المحلية وذلك لمنح الشركة تسهيل انتظامي بحد أقصى ٢٠٠ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، يستخدم التسهيل الانتظامي في سداد الدفعات المقدمة للمفوترین وقد بلغ الرصيد ٥٠ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١ : ١٩٤ مليون جنيه مصرى).

- بتاريخ نوفمبر ٢٠٢١ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري لเทคโนโลยيا المعلومات وأحد البنوك المحلية وذلك لمنح الشركة تسهيل أنتامى بحد أقصى ٧٥ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، وقد بلغ الرصيد صفر جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١ : ٧٠ مليون جنيه مصرى).

- بتاريخ سبتمبر ٢٠٢١ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري لเทคโนโลยيا المعلومات وأحد البنوك المحلية وذلك لمنح الشركة تسهيل أنتامى بحد أقصى ٢ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، وقد بلغ الرصيد صفر جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١ : ١٨٣,١٣١ جنيه مصرى).

- بتاريخ مايو ٢٠٢٢ تم عقد اتفاق بين كلا من شركة فوري للتمويل متناهي الصغر وأحد البنوك المحلية خلال العام وذلك لمنح الشركة تسهيل أنتامى بحد أقصى ١٠٠ مليون جنيه بمعدل عائد بسعر السوق ، وقد بلغ الرصيد ٩٩ مليون جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٥- الموردون وأوراق دفع

جنيه مصرى
موردون
أوراق دفع
٦٤٥١٩٤٩٥
٢٣٦٥٥٧٥
٦٦٨٨٥٠٧٠
٧٠٩٩٠٢٤٩
٢٦٩٨٧١٣
٧٣٦٨٨٩٦٢
<u>٢٠٢١ ديسمبر ٣١</u>
<u>٢٠٢٢ ديسمبر ٣١</u>

٢٦- المفوترين وأوراق دفع

جنيه مصرى
المفوترين
أوراق دفع للمفوترين
١٦٣٠٦٥٨٣٥
٢٨٠٠٠٠٠
١٩١٠٦٥٨٣٥
٨٢٢١٣٠٧٢٩
١٩٢٩٧٢٧٩٧
١٠١٥١٠٣٥٢٦
<u>٢٠٢١ ديسمبر ٣١</u>
<u>٢٠٢٢ ديسمبر ٣١</u>

٢٧- الدنون وأرصدة دائنة أخرى

جنيه مصرى
مصرفوفات مستحقة
فواتيد مستحقة
عمولات مستحقة
إيرادات مؤجلة
المساهمه التكافلية بنظام التأمين الصحي الشامل
مصلحة الضرائب
هيئة التأمينات الاجتماعية
معاملات تحت التسوية
عملاء دفعات مقدمة
أرصدة دائنة أخرى
٦٩٨٥٦٢٠٧
٥٩٠٥٩٧٣
٤٣٧٧٠٦٠٢
٧٧٣٠٥٨٤
٦٤٨٦٠٣٥
١٤٢٥١١٤٧٩
١٠٢١٩٥١٥
٦٦٧٨١٣٩
٩٣٢٩٥٢٠
٤٦٢٧٥٦٦٧
٣٤٨٧٦٣٧٢١
٤٦٨٩٦٤٢٧
٧٣٤٤٧٦٩
٥٠٦٠٤٦٠٧
٣٨٦٨٢٦٨
٥٢٢٠٤٠٢
٧٥٦٨٣٢٩٩
٤٣٢٥٠٣٠
٦٠٩٦٥٨٣
--
١٩٠٨٦٩٩١
٢١٩١٢٦٣٧٦
<u>٢٠٢١ ديسمبر ٣١</u>
<u>٢٠٢٢ ديسمبر ٣١</u>

٢٨- الالتزامات العرضية

تتمثل الالتزامات العرضية في ما يلى.

جنيه مصرى
خطابات ضمان بالجنيه المصري
١٢٣٦٥٠٠٠٠
١٢٨٦٥٠٠٠٠
١٢٨٦٥٠٠٠٠
١٢٨٦٥٠٠٠٠
<u>٢٠٢١ ديسمبر ٣١</u>
<u>٢٠٢٢ ديسمبر ٣١</u>

بلغ إجمالي تسهيلات خطابات الضمان المستخدمة ٨٣٠ مليون جنيه مصرى من البنك في صورة خطابات ضمان في تاريخ القوائم المالية المجمعة.

٢٩- ايرادات النشاط

<u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠٢٢ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ دسمبر ٣١</u>
ايراد خدمات المعاملات - رسوم التحصيل	١٩٥٦٣٢٠٤٨٠	١٥٠٠٦٩٤٦٩٩
ايرادات النشاط الأخرى	٥٧١١٤٤٣٩	١٤٨٩٨٩٨٤
عملة الوساطة في التأمين	١٤٨٦٧٦٨٣	٥٦٢٨٢٧٧
ايرادات فوائد تمويل متناهي الصغر	٢٥١٠٣٢٥٧٢	١٣٦٩٣٤٧١٧
	٢٢٧٩٣٣٥١٧٤	١٦٥٨١٥٦٦٧٧

- بلغ إجمالي المعاملات من المفوترى عن العمليات التي تمت بواسطة فوري سواء عمليات دفع فواتير أو عمليات شحن الموبايل عن طريق القنوات المتعددة مثل (نقاط البيع الخاصة بفوري) وأجهزة التليفون المحمول ومنفذ هيئة البريد المصرى وماكينات الصرف الآلى والانترنت الخاصة بالبنوك كما يلى:

<u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠٢٢ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ دسمبر ٣١</u>
اجمالي قيمة المعاملات	٢٠٥٣٢٩٣٤٣١٣٤	١٣٠٨٥٠١٨٠٤٩٤
	٢٠٥٣٢٩٣٤٣١٣٤	١٣٠٨٥٠١٨٠٤٩٤

٣٠- تكلفة النشاط

<u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠٢٢ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ دسمبر ٣١</u>
عملة تجار التجزئة	٦٢٤٨٤٢٧٩٧	٥٤١١٣٣١٥٧
عملة البنوك	٢٣٣٧١٨٦٨	١٩٦٤٠٨٣٦
إهلاك واستهلاك	٨١٩٢٥٥١١	٦١٣٥٥١٢٣
تكلفة تحصيل النقدية	١٢٢٢٤٢٢٩٢	٧١٨٩٢٩٠٧
تكلفة تمويل متناهي الصغر	٣٩٦٦٠٨٠٦	١٤١٠٣٣٨٨
أخرى	٢٦٠٦٣٦١٩	١٧٧٦٧٨٦٥
	٩١٨١٠٦٨٩٣	٧٢٥٨٩٣٢٧٦

٣١- مصروفات ادارية و عمومية

<u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠٢٢ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ دسمبر ٣١</u>
اجور وما في حكمها	٢٩٢٧٤٨٦٦٩	١٧٨١٠٩٤٩٤
اشتراكات و دعم فنى واتصالات ومراكز خدمات	٧٣٩٩٢٣٥١	٦٦٤٩١١٢٢
إيجارات	١١٠٣٢٦	١١٨٠٢٨
إهلاك واستهلاك	١٢٧٠٠٣٣٢٢	٨٩٩٩١٨٠٧
مصروفات تأمين	٢٧٨٥٩٥٦٥	١٩٤٤٨١٤٦
مصروفات مقر	١٣٤٢٩٦٣٣	٧٠٩٧٢٧٧٢
مصروفات تدريب و موارد بشرية	١٦٨٠٨٣٧	٤٩٠١٨٧٩
اتعاب مهنية و استشارات	١٣١٦٤٧٧٨	٨٦٢٠٤١٠
مصروفات اخرى	١٦٩٠٣٩٨٧	٤٩٣٣٦٢٨
	٥٦٧٨٨٣٤٦٨	٣٧٩٧١١٧٨٦

٣٢- مصروفات بيع و تسويق

<u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠٢٢ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ دسمبر ٣١</u>
مرببات بيع و تسويق	١٧٤٣٧٤٣٩٣	١٥٢٦٤٤٨٠٤
عمولات بيع و تسويق	١١٩٧٤٩٣٩٦	٦٤٨١٣٤٧
مصروفات دعائية واعلان	٩١٧٩٥٣٨٨	٦١٧٩٩٨١٦
	٣٨٥٩١٩١٧٧	٢٧٩٢٥٤٩٦٧

٣٣- فوائد دائنة

<u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠٢٢ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ دسمبر ٣١</u>
فوائد دائنة من حسابات جارية وودائع بنكية	١٧٣٧٤٣٢٧	٦٠٥٣٥١
فوائد دائنة من اذون الخزانة	١٩٣٦٩٧٥٨٧	١٢٠٧١٦١٣٢
	٢١١٠٧١٩١٤	١٢٦٧٦٦٤٨٣

٣٤- مصروفات تمويلية

<u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠٢٢ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ دسمبر ٣١</u>
فوائد مدينة	١٧٤٤٥٩٣٢	٢٠٢٣٥٩٩
مصروفات بنكية	١١٥٣٨٩٨٢	١٠٣٩٦٤٨١
فوائد عقود إيجار	١٣١٢٤٢٢٩	٨٨٠٧٠٨٠
	٤٢١١٨١٤٣	٣٩٤٣٩٤٧٠

٣٥- إهلاك واستهلاك

تم تحويل إهلاك واستهلاك العام والبالغ قيمته ٢٠٨٩٢٨٨٣٣ جنيه مصرى بقائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة على النحو التالي:

<u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠٢٢ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ دسمبر ٣١</u>
تكلفة النشاط	٨١٩٢٥٥١١	٦١٣٥١٢٣
مصروفات إدارية و عمومية	١٢٧٠٠٣٣٢٢	٨٩٩٩١٨٠٧
	٢٠٨٩٢٨٨٣٣	١٥١٣٤٦٩٣٠

٣٦- أهم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

<u>جنيه مصرى</u>	<u>طبيعة العلاقة</u>	<u>طبيعة التعامل</u>	<u>حجم التعامل</u>
الصندوق المصري الأمريكي	(مساهم)	رصيد قرض منوح لإحدى الشركات التابعة	(٤٨٠٠٠٠٠)
بنك مصر	(مساهم)	رصيد قروض مدينة	١٣٠٤٦٧٩٤

٣٧- نصيب المجموعة في ارباح (خسائر) استثمارات في شركات شقيقة ومشروعات مشتركة

<u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠٢٢ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢١ دسمبر ٣١</u>
شركة وفرها دوت كوم	٦٠٩٢٧٥	(٤٣١٩٥٠)
شركة رودرز للتطبيقات الذكية	(٢٠١٣٤٣٨)	(٣٦٠٠٠)
شركة إيجي انفورتك للتطبيقات الالكترونية	(٣٨٨٦٧٥)	(٢٢٣٧٥)
شركة بوسطة	(١٨١٤٠٨٤)	(٤٧٣٥٤٧٣)
	(٣٦٠٦٩٢٢)	(٥٥٤٩٧٩٨)

٣٨- الضريبة الموجلة

فيما يلى أرصدة الأصول (الالتزامات) الضريبية الموجلة المحاسبة وفقاً لقانون الضريبة على الدخل:

<u>رصيد آخر العام</u>	<u>المكون على قائمة الدخل الشامل</u>	<u>المكون على قائمة الدخل</u>	<u>رصيد أول العام</u>	<u>جنيه مصرى</u>
الالتزامات ضريبية موجلة				
(١٢٠٥٥٤١٨)	--	(١٣١٨٠٠٦)	(١٠٧٣٧٤١٢)	فروق الأهلاكات والاستهلاكات
(٤٠٨٥١٩٢)	--	--	(٤٠٨٥١٩٢)	أثر التطبيق الأولى لعقد التأجير
(٥١٣٠٠٠)	--	--	(٥١٣٠٠٠)	نتائج إعادة التغیر في شكل هيكل ملكية استثمارات من شركات
(٢١٤٧٠٦١٠)	--	(١٣١٦٠٠٦)	(١٩٩٥٢٦٠٤)	اجمالي الالتزامات الضريبية
٤٠٠٥٠٠٠	٤٠٠٥٠٠٠			أصول ضريبية موجلة
٣٤٠٩٠٤٦٦	--	٢٢٤٤٠٣٦٢	١١٦٥٠١٠٤	خسائر اعادة تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
--		(١٢٤٣٧٩٣٤)	١٢٤٣٧٩٣٤	عقد منح اسهم العاملين
٧٢٨٠٤٢			٧٢٨٠٤٢	خسائر ضريبية مرحلة اصول غير ملموسة
٣٨٨٢٣٥٠٨	٤٠٠٥٠٠٠	١٠٠٠٢٤٢٨	٢٤٨١٦٠٨٢	اجمالي الاصول الضريبية

٣٩- قروض

<u>الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢</u>	<u>اقساط مستحقة بعد عام</u>	<u>اقساط مستحقة خلال عام</u>	<u>جنيه مصرى</u>
٤٨٠٠٠٠٠	--	٤٨٠٠٠٠٠	قرض من احدى جهات التمويل لشركة فوري لтехнологيا البنوك والمدفوعات الالكترونية يبدا من نوفمبر ٢٠٢٠ لمدة ثلاثة سنوات من تاريخ بداية القرض يسدد على دفعتين على ن تستحق اول دفعه بعد عامين من تاريخ توقيع العقد وتستحق الدفعه الثانية بعد عام من الدفعه الاولى واتفاق الطرفان على احتساب فائدة شهرية بسعر عائد سنوى ثابت تسدد كل سنه اشهر.
١٣٦٣٣١١١١	١١٧٥٩٨٩٧	١٢٤٥٧١٢١٤	بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢١ تم التوقيع على عقد قرض متوسط الأجل لمدة ١٨ شهر بين احدى البنوك المحلية وشركة فوري لтехнологيا البنوك والمدفوعات الالكترونية بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصرى بمعدل عائد بسعر السوق يخصص استخدامه لتمويل النشاط الجاري للشركة وذلك بغرض تمويل نشاط الشركة في صورة قروض متناهية الصغر بما يتوافق مع ضوابط الهيئة العامة للرقابة المالية.
٤٥٠٠٠٠٠	٨٩٩١٢٢٣	٣٦٠٠٨٧٧٧	بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٢ تم التوقيع على عقد تسهيل انتامى بين احدى البنوك المحلية وشركة فوري لتمويل متناهية الصغر وذلك بغرض تمويل نشاط الشركة في صورة قروض متناهية الصغر وذلك بحد اقصى ١٥٠ مليون جنيه مصرى حتى ١٨ شهرا بما يتوافق مع ضوابط الهيئة العامة للرقابة المالية.
٤٩٩٨٥٧١٥	٤١٦٥٤٧٦	٤٥٨٢٠٢٣٩	بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢٢ تم التوقيع على عقد تسهيل انتامى بين احدى البنوك المحلية و شركة فوري لتمويل متناهية الصغر وذلك بغرض تمويل نشاط الشركة في صورة قروض متناهية الصغر وذلك بحد اقصى ٥٠ مليون جنيه مصرى بما يتوافق مع ضوابط الهيئة العامة للرقابة المالية.
٢٧٩٣١٦٨٢٦	٢٤٩١٦٥٩٦	٢٥٤٤٠٠٢٣٠	اجمالي القروض في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٤- التزامات عقود التأجير

المقرات الإدارية والفروع "جنيه مصرى"

<u>٢٠٢١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢٢/١٢/٣١</u>	
٨١٥٤٠٧٠٢	٩٨١٤٥٣٨٨	التزامات غير متداولة
١٩٦٩٥٧٣٧	٢٧٩٧٣١١٧	التزامات متداولة
١٠١٢٣٦٤٣٩	١٢٦١١٨٥٠٥	

<u>٢٠٢١/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢٢/١٢/٣١</u>	<u>تحليل الاستحقاق</u>
١٩٦٩٥٧٣٧	٢٧٩٧٣١١٧	اقل من سنة
٧٩٢٨٣٨٨٤	٩٢٦٩٠٣٨٨	أكثر من سنة واقل من خمسة سنوات
٢٢٥٦٨١٨	٥٤٥٥٠٠٠	أكثر من خمس سنوات
١٠١٢٣٦٤٣٩	١٢٦١١٨٥٠٥	

٤- التكاليف والمصروفات طبقاً لطبيعة المصرفوف

<u>٢٠٢١ ديسember ٣١</u>	<u>٢٠٢٢ ديسember ٣١</u>	<u>جنيه مصرى</u>
٥٦٠٧٧٣٩٩٣	٦٥٣٢٥٠٣٢٤	عمولات التجار و البنوك
٧٠٠٦٥٤٢١	٩٥٢٥٢١٣٦	عمولات بيع و تسويق
١٧٧٦٧٧٨٩	١٢٩٣٨٧١٨	تكلفة اخرى
١٥١٣٤٦٩٣٠	٢٠٨٩٢٨٨٣٣	إهلاك واستهلاك
٧١٨٩٢٩٠٧	١٩٠٠١٢٨٦١	تكلفة تحصيل النقية
١٤١٠٣٣٨٨	٥٩٤٩٧٨٨٦	مصاروفات تمويل متاهي الصغر
٣٢١٩٦٧٥٧٩	٤٠٨٨١٠١٦١	اجور وما في حكمها
٦٣٣٤٣٤١٣	٧٠١٦١٧٦٤	اشتراكات و دعم فنى واتصالات و مراكز خدمات
٥٦٥٤٤٧٣٩	٨٢٨١١٧٢١	مصاروفات بيعية و تسويقية
١٠٣٩٦٤٨١	١١٨٣٨٩٨٢	مصاروفات بنكية
٢٩٠٤٢٩٨٩	٣٠٥٧٩١٦١	فوائد مدينة
١٩٤٤٨١٤٧	٢٧٧٧٧٨٧٧	مصاروفات تأمين
٦٤٠٢٣٧٢	١٣٠٥٤١٩٥	مصاروفات مقر
١٤٥٩٦٢٥١	١١٤١٣٠٠٣	مصاروفات تدريب و موارد بشرية
٤٧٨٧٢٤١	١٦٣٥٠٣٨٠	اعتاب مهنية
١١٨١٩٨٥٩	٢١٣٤٩٦٧٩	مصاروفات اخرى
١٤٢٤٢٩٩٤٩٩	١٩١٤٠٢٧٦٨١	اجمالي
٧٢٥٨٩٣٢٧٦	٩١٨١٠٦٨٩٣	تكلفة النشاط
٣٧٩٧١١٧٨٦	٥٦٧٨٨٣٤٦٨	مصاروفات ادارية و عمومية
٢٧٩٢٥٤٩٦٧	٣٨٥٩١٩١٧٧	مصاروفات بيع و تسويق
٣٩٤٣٩٤٧٠	٤٢١١٨١٤٣	مصاروفات تمويلية
١٤٢٤٢٩٩٤٩٩	١٩١٤٠٢٧٦٨١	

٤- معلومات قطاعية

يوجد لدى المجموعة قطاعين يمثلان أقسامها الاستراتيجية التي يتم التقرير عنها، وتقدم هذه الأقسام الاستراتيجية منتجات وخدمات مختلفة تدار بطريقة منفصلة إما لأنها تتطلب مهارات خاصة أو لأن لديها نوعية مختلفة من العملاء. ويقوم المديرون التنفيذيون بكل قسم وكذا رئيس القطاعات بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر.

وئد السياسات المحاسبية للقطاعات التي يتم إعداد التقرير عنها هي نفس السياسات المحاسبية للمجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ويتمثل ربح القطاع الأرباح التي يحققها كل قطاع كما وردت في تقارير الإدارة الداخلية التي يتم مراجعتها بانتظام بدون أي توزيع لمصروف ضريبة الدخل. ويعتبر هذا القیاس الأكثر ملاءمة لغرض تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أدائها.

أ. قائمة الأرباح أو الخسائر القطاعية

أرباح / (خسائر) القطاع	إيرادات القطاع					جنيه مصرى
	٢٠٢١ ٣١ ديسمبر	٢٠٢٢ ٣١ ديسمبر	٢٠٢١ ٣١ ديسمبر	٢٠٢٢ ٣١ ديسمبر	٢٠٢١ ٣١ ديسمبر	
٢٩٤٦٦٢٠٥٥	٣٩٠٨٥٩٢٢٦	١٥٢١٢٢١٩٦٠	٢٠٢٨٣٠٢٦٠٢	قطاع تكنولوجيا البنوك والدفع الإلكتروني		
٢٦٥٦٢٩٢٢	٥٣٦٨٣٧٢٣	١٣٦٩٣٤٧١٧	٢٥١٠٣٢٥٧٢	قطاع التمويل متاهمي الصغر		
٣٢١٤٤٤٧٤٦	٤٤٤٥٤٢٩٤٩	١٦٥٨١٥٦٦٧٧	٢٢٧٩٣٣٥١٧٤	الأجمالي		
٣٢١٤٤٤٧٤٦	٤٤٤٥٤٢٩٤٩	١٦٥٨١٥٦٦٧٧	٢٢٧٩٣٣٥١٧٤	صافي أرباح العام قبل الضرائب		
(٧٩٣٢٢٦٦٣)	(١١٧٤٨٧٧٨٨)			عباء الضريبة		
٢٤٢١٢٢٠٨٣	٣٢٧٠٥٥١٦١			صافي ربح العام بعد الضرائب		

ب. الأصول القطاعية

جنيه مصرى	إيرادات القطاع	
	٢٠٢١ ٣١ ديسمبر	٢٠٢٢ ٣١ ديسمبر
قطاع تكنولوجيا البنوك والدفع الإلكتروني	٤١١١٤٧٧٠٩٨	٦٢٩٢٥٨٣٥٢٥
قطاع التمويل متاهمي الصغر	٤٥٢٤٤٥٤٠٣	٧٧٣٥٩١٦٦٣
الأصول القطاعية قبل الأستبعادات	٤٥٦٣٩٠٢٥٠١	٧٠٦٦١٧٥١٨٨
إستبعاد المعاملات الداخلية للقطاعات	(٤٣٩٨٢٧٥٧٣)	(٦٤٢٤١٧٢٨٢)
الأصول القطاعية بعد الأستبعادات	٤١٢٤٠٧٤٩٢٨	٦٤٢٣٧٥٧٩٠٦
اجمالي الأصول المجمعة	٤١٢٤٠٧٤٩٢٨	٦٤٢٣٧٥٧٩٠٦

٤- نصيب السهم في الأرباح

يحسب نصيب السهم في الأرباح بقسمة صافي الأرباح المتاحة لمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال العام.

جنيه مصرى	إيرادات القطاع	
	٢٠٢١ ٣١ ديسمبر	٢٠٢٢ ٣١ ديسمبر
صافي أرباح العام	١٧٧١٧٧٥٤٢	١٧٧١٧٧٥٤٢
يخصم: توزيعات أرباح عاملين	(١٩٢٦٧١٤٠)	(١٩٢٦٧١٤٠)
صافي الأرباح بعد التوزيع	١٥٧٩١٠٤٠٢	١٥٧٩١٠٤٠٢
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	١٣٣٩١٠٩٠٣٨	١٣٣٨٤١٥
	٢٣١	
	٠,١٢	٠,١٢
		٠,٠٨
		٠,٠٨

لا غرض حساب نصيب السهم في ارباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ تم خصم توزيعات الارباح المقترحة للعاملين طبقاً لمقترح مجلس الادارة والذي سوف يعرض على الجمعية العامة لمساهمي الشركة لاعتمادها.

٤- الاستحواذ على شركة تابعة

خلال العام قامت شركة فوري لتقنيات البناء والمدفوعات الإلكترونية ش.م.م. بالإستحواذ على نسبة ٥١,٢٠% من إجمالي أسهم شركة ديراك لنظم المعلومات ش.م.م. بـ ١٣ مليون جنيه مصرى وذلك وفقاً لاتفاقية المساهمين ، قامت الشركة بسداد مبلغ ٣ مليون جنيه مصرى مع الالتزام بسداد باقى قيمة الاستثمار بقيمة ١٠ مليون جنيه مصرى وقد تم السداد في الفترة اللاحقة لتاريخ القوائم المالية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ . وقد تم الإعتراف بالشهرة الناتجة بقيمة الزيادة في المقابل المادى عن القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المستحوذ عليها . تم تحديد القيمة العادلة للأصول المقتناء السابقة للتحديد والالتزامات والالتزامات المحتملة الناتجة عن عملية الإستحواذ على شركة ديراك لنظم المعلومات ش.م.م. وقد بلغت القيمة العادلة المؤقتة في تاريخ الإستحواذ مبلغ ٩٦٩٠ ٣٣٦ جنيه مصرى.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢جنيه مصرى١٣٠٠٠٠٠المقابل المادى المدفوعيخص(٩٦٩٠ ٣٣٦)صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات المقتناء المؤقتةيضاف:٤ ٧٢٨ ٧٩٤نصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة في القيمة العادلة صافي الأصول المؤقتة٨٠٣٨ ٤٥٨اجمالي الشهرة

وفقاً للفقرة ٤٥ من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) لم تكتمل المعالجة المبدئية لتجميع الأعمال حتى نهاية الفترة المالية حيث لا تزال إدارة المجموعة بصدده إعداد دراسة توزيع المقابل المادى في تاريخ التجميع على القيم العادلة لصافي الشركة بهدف قياس الأصول المعترض بها مؤقتاً والالتزامات المحتملة في تاريخ الاستحواذ وتحديد قيمة الشهرة. سوف تقوم الشركة خلال فترة القياس وهى فترة مابعد تاريخ الاقتناء حيث يتتوفر وقتاً معقولاً لتحديد وقياس ما يلى من تاريخ الاقتناء:

- أ- الأصول المقتناء السابقة للتحديد والالتزامات المحتملة وأية حقوق غير مسيطرة في المنشأة المقتناء.
- ب- المقابل المادى المحول للمنشأة المقتناء أو أية قيمة أخرى مستخدمة في قياس الشهرة.
- ج- حقوق الملكية المحتفظ بها مسبقاً المنشأة المقتناء في المنشأة المقتناء.

صافي النقدية المدفوعة للأستحواذ على شركة تابعة :جنيه مصرى٣٠٠٠٠٠المقابل المادى المدفوع(٨٦٠ ٩٧٦)يخص : النقدية وما في حكمها للشركة المستحوذ عليها٢١٣٩ ٠٢٤**٤- موقف القانونى**

خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩ قامت إحدى الشركات برفع دعوى قضائية ضد الشركة وإحدى شركاتها التابعة تطالبها بأن تؤدى مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصرى عن مستحقات العقد المبرم فى عام ٢٠١٥ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ بالإضافة إلى الفوائد القانونية المستحقة على هذه المبالغ وحيث أن الشركة لم تقم بأى تعاملات تخص هذا العقد سالف الذكر فإن رأى الشركة والمستشار القانوني الخارجى للشركة أن هذه الدعوة مردودة لصالح شركة فوري لتقنيات البناء والمدفوعات الإلكترونية وأنه لن يترتب على الشركة أية التزامات مالية بسبب هذه الدعوى.

٦- الموقف الضريبي

تُخضع أرباح الشركة للضريبة على أرباح الأشخاص الإعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

ضرائب شركات الأموال

تقوم الشركة بتقديم الأقرارات الضريبية المعد طبقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية.
السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٢

تم فحص دفاتر الشركة عن السنوات المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية.
السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٧

تم إخطار الشركة بطلب فحص تدريجي عن السنوات المذكورة وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وجاري فحص دفاتر الشركة على أساس فعلى.

السنوات من ٢٠١٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تم تقديم الأقرارات الضريبية وسداد الضريبة المستحقة في المواعيد القانونية
ضرائب على الأجر والمرتبات

السنوات من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تم فحص دفاتر الشركة عن الفترة المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية.
السنوات من ٢٠١٧ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تم سداد الضريبة المستحقة في المواعيد القانونية وتم فحص هذه السنوات وجاري تسوية فروق الفحص
ضريبة الدمة

السنوات من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تم فحص دفاتر الشركة عن السنوات المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية.
السنوات من ٢٠١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تم سداد الضريبة المستحقة في المواعيد القانونية وتم فحص هذه السنوات وجاري تسوية فروق الفحص.
ضريبة المبيعات / القيمة المضافة

السنوات من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تم فحص دفاتر الشركة عن السنوات المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية.
السنوات من ٢٠١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تم سداد الضريبة المستحقة في المواعيد القانونية وتم فحص هذه السنوات وجاري تسوية فروق الفحص.
السنوات من ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٢

تم تقديم الأقرارات الضريبية وسداد الضريبة المستحقة في المواعيد القانونية.
ضريبة الخصم والتحصيل

لم يتم بعد فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب عن السنوات منذ تاريخ التأسيس وحتى تاريخ القوائم المالية ولم تتسلم الشركة أي مطالبات ضريبية أو إخطار بطلب فحص تلك السنوات.

٧- الأدوات المالية

عناصر المخاطر المالية

تقوم الشركة بإدارة وتقييم المخاطر المالية المرتبطة بنشاط الشركة من خلال تحليل أثر تلك المخاطر ووسائل مواجهتها وتتضمن المخاطر المالية مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تقوم الشركة بمراقبة السوق المالية وذلك بهدف التحكم في المخاطر المالية المتعلقة بعمليات الشركة.
مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية والتي ينبع عنها خسارة مالية للشركة.

يتم متابعة اصدقاء العملاء وأوراق القبض بصفته مستمرة ولا يوجد متاخرات ضمن تلك الارصدة ، كما ان معظم ايرادات الشركة من الخدمات المدفوعة مسبقاً والمؤسسات المالية التي تتعامل مع الشركة هي فقط تلك التي تتمتع بجودة ائتمانية عالية . وتقوم الشركة بمتابعة مستمرة للمدينين لتقليل مخاطر الائتمان للحد الأدنى . تقوم ادارة الشركة بتحصيل المبالغ مقدماً من التجار والذين يمتلكون معظم معاملات الشركة . ايضاً يتم التعامل مع بنوك ذات تصنيف ائتماني عالي .

وتقوم الشركة بمراجعة ذلك الخطر وتقوم بتقديم تقارير دورية للأداره العليا عن تلك المخاطر ووسائل مواجهة أثرهما على القوائم المالية ويتمثل الحد الأقصى في خطر الائتمان فيما يلى:

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢١</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٢</u>	<u>جنيه مصرى</u>
<u>٢٠٢١</u>		
١١٢٠ ٩٠ ٧٢٩	٢٢١٢ ٦٨٩ ٠٨٨	نقدية لدى البنك
١١٢٩ ٥٦٦ ٢٤٧	١٤٨٢ ١٣٧ ٠٨١	أذون خزانه
٦٣ ٧٤٦ ١٤٠	٣٧ ٨٢٠ ٤٣٣	عملاء وأوراق قبض
٤١٠ ٧٤٦ ٨٠١	٧٣١ ٢٨٠ ٥٤١	قروض العملاء
١٧٠٠ ٤٤٥	١٤٩٩ ١٧٢	مستحق من طرف ذو علاقة
٦٣ ٤٧١ ٣٥٠	١٥٠ ٢٩٥ ٠٣٩	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٣٧٢ ٦٨٠ ٦٤٣	٤٩٨ ٠٨٣ ٧٠٠	دفعات مقدمة للمفوترين
<u>٣١٦٢٨١٢٣٥٥</u>	<u>٥١١٣٨٠٥٠٥٤</u>	

تستخدم المجموعة نماذج متخصصة في احتساب مخصص احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أصولها المالية بما في ذلك قروض العملاء تمويل متناهى الصغر.

مخاطر الائتمان المتوقعة لقروض العملاء تمويل متناهى الصغر

يتمثل هذا الخطر في عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم وللحد من هذا الخطر تقوم إدارة الشركة بتطبيق سياسات تضمن التعامل مع الخطر ثم إدارتها من خلال توزيع التركزات سواء على مستوى الأفراد أو المناطق الجغرافية أو أنشطة العملاء ذات سجل إئتماني جيد وسمعة طيبة وتقوم بمتابعة حسابات العملاء وفي حالة وجود تعذر في سداد تلك القروض تقوم بتكوين المخصص اللازم لمواجهة تلك الإلتزامات كما ان الأرصدة النقدية للشركة مودعة في بنوك ذات سمعة إئتمانية عالية ويتمثل الحد الأقصى للخطر في قيمة قروض العملاء.

يقدم الجدول التالي معلومات حول التعرض لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة لقروض العملاء متناهى الصغر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ على التوالي:

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٢</u>	<u>٢٠٢٢</u>	<u>جنيه مصرى</u>
<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢١</u>	<u>٢٠٢١</u>	<u>جنيه مصرى</u>
<u>مخصص خسائر ائتمانية متوقعة</u>		
١٠٤١ ٧٢٢	١٥٢٥ ٤٤٣	أرصدة عملاء منتظمة في السداد في المواعيد المقررة
٨٤٥ ٧٩٧	١٤٠٩ ٤٥٤	تأخير في السداد أكثر من يوم وحتى (٣٠) يوم
١٠٦٢ ٨٥٥	٦٩٣ ١٢٨	تأخير في السداد أكثر من (٣٠) يوم وحتى (٦٠) يوم
٨٠٣٥٠٢	٥٩٤ ٣٣٣	تأخير في السداد أكثر من (٦٠) يوم وحتى (٩٠) يوم
٢١ ٠٣٢ ٦٩٣	٣٨٢٦ ٥٨٤	تأخير في السداد أكثر من (٩٠) يوم
<u>٢٤ ٧٨٦ ٥٦٩</u>	<u>٨٠٤٨ ٩٤٢</u>	
	<u>٧٧٧ ١٧٩ ٣١٢</u>	

بلغ رصيد مخصص المحاسب طبقاً لقواعد الهيئة العامة للرقابة المالية خلال عام ٢٠٢٢ مبلغ ٤٥ ٨٩٨ ٨٦٠ جنيه مصرى وعليه تم اثبات مخصص الهيئة (ايضاح رقم ١٤)

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢١</u>	<u>٢٠٢١</u>	<u>جنيه مصرى</u>
<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٢</u>	<u>٢٠٢٢</u>	<u>جنيه مصرى</u>
<u>مخصص خسائر ائتمانية متوقعة</u>		
٣٥٩٠ ٥٣	--	أرصدة عملاء منتظمة في السداد في المواعيد المقررة
١٦٤٧ ١٩٣	٢٤٦٢ ٧٤١	تأخير في السداد أكثر من أسبوع وحتى (٣٠) يوم
٨١٥٠٩١	٣٣٨ ٩٥٨	تأخير في السداد أكثر من (٣٠) يوم وحتى (٦٠) يوم
١٣٩٨ ٤٢٢	٢٩٨ ٦٩٥	تأخير في السداد أكثر من (٦٠) يوم وحتى (٩٠) يوم
١٣٤٦٦ ٥٦٧	٦٧٩٧ ٧٧٥	تأخير في السداد أكثر من (٩٠) يوم وحتى (١٢٠) يوم
<u>٢٠٩١٧ ٨٢٦</u>	<u>٩٨٩٨ ١١٩</u>	
	<u>٤٣٦ ٧٣٢ ١٧٢</u>	

بلغ رصيد مخصص المحاسب طبقاً لقواعد الهيئة العامة للرقابة المالية خلال عام ٢٠٢١ مبلغ ٢٥ ٩٨٥ ٣٧٠ جنيه مصرى وعليه تم اثبات مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (ايضاح رقم ١٤)

أ- إدارة مخاطر رأس المال

إن هدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال هو الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف رأس المال.

ويتمثل هيكل تمويل الشركة في رأس المال المدفوع من المساهمين مضافة إليه الأرباح المرحلية، كما تقوم الشركة بمراقبة هيكل رأس المال بصفة دورية. تأخذ الشركة في الاعتبار تكفة رأس المال والمخاطر المرتبطة بكل فئة.

عناصر المخاطر المالية

تقوم الشركة بإدارة وتقدير المخاطر المالية المرتبطة بنشاط الشركة من خلال تحليل أثر تلك المخاطر ووسائل مواجهتها وتتضمن المخاطر المالية مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. تقوم الشركة بمراقبة السوق المالية وذلك بهدف التحكم في المخاطر المالية المتعلقة بعمليات الشركة.

مخاطر السيولة

تقع المسؤولية النهائية عن مخاطر السيولة على عاتق إدارة الشركة التي قامت بوضع إطار مناسب لإدارة مخاطر السيولة لمواجهة التزامات الشركة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد ولمتطلبات إدارة السيولة. تقوم إدارة السيولة بمراقبة التدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومطابقة تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات المالية.

وفيما يلي المستحقات التعاقدية المتبقية لالتزامات المالية:

<u>الإجمالي</u>	<u>أكثر من سنة</u>	<u>أقل من سنة</u>	<u>جيئه مصرى</u>
٣٠٢٩٧٠٩٦٤١	--	٣٠٢٩٧٠٩٦٤١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
٦٥٤٨٠٣٢٥٧	١٧٣٧٩٦٧٢٩	٤٨١٠٠٦٥٢٨	الالتزامات بدون فائدة
<u>٣٦٨٤٥١٢٨٩٨</u>	<u>١٧٣٧٩٦٧٢٩</u>	<u>٣٥١٠٧١٦١٦٩</u>	<u>الالتزامات بفائدة</u>
١٨١٤٧٦٣٢١٥	--	١٨١٤٧٦٣٢١٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٧٤٦٠٣٩٧٨٩	١٤٥٢٩٩١١٣	٦٠٠٧٤٠٦٧٦	الالتزامات بدون فائدة
<u>٢٥٦٠٨٠٣٠٠٤</u>	<u>١٤٥٢٩٩١١٣</u>	<u>٢٤١٥٥٠٣٨٩١</u>	<u>الالتزامات بفائدة</u>

مخاطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وتقوم الإدارة بمتابعة دورية لأرصدة العملات الأجنبية وأسعارها السارية في البنك وخفض الأرصدة المكشوفة من العملات الأجنبية حيث أن أغلب تلك الأصول والالتزامات بالجنيه المصري فيما عدا أرصدة البنك بالعملات الأجنبية مما يساعد على تخفيض هذا الخطر إلى الحد الأدنى.

مخاطر أسعار الفائدة

تتعرض المجموعة لخطر أسعار الفائدة في حال حصول المجموع على تمويل من غير بمعدل فائدة متغير، وتقوم المجموع بإدارة خطر سعر الفائدة عن طريق الوصول للمزيج المناسب من مصادر التمويل وتقوم الشركة بمراجعة أسعار الفائدة الحالية مع أسعار الفائدة بالسوق ويتعذر هذا الخطر محدود حيث لم تحصل الشركة على أي تمويل خلال العام بمعدل فائدة متغير.

قياس القيمة العادلة

قياسات القيمة العادلة المعترف بها في قائمة المركز المالي المجمعة:

يقدم الجدول التالي تحليلًا بالأدوات المالية وغير مالية التي يتم قياسها - لاحقًا لتاريخ الاعتراف الأولى بها - بالقيمة العادلة ويعرضها بشكل مجمع على ثلاثة مستويات من (١) حتى (٣) وفقاً لمستوى تصنيفها قيمة عادلة معلنة.

المستوى الأول: قياسات القيمة العادلة بهذا المستوى تمثل تلك القياسات المستمدة من أسعار معلنة (غير معدلة) لأصول أو التزامات مطابقة في أسواق نشطة.

المستوى الثاني: قياسات القيمة العادلة بهذا المستوى تمثل تلك القياسات المستمدة من مدخلات قابلة للملاحظة بالنسبة للاصل أو الالتزام سواء بطريقة مباشرة (أى تمثل أسعار) أو بطريقة غير مباشرة (أى مشتقة من أسعار) - ولكنها لا تُعدًّ أسعاراً معلنة كالتي يتضمنها المستوى الأول.

المستوى الثالث: قياسات القيمة العادلة بهذا المستوى تمثل تلك القياسات المستمدّة من أساليب تقييم تتضمّن مدخلات - للأصل أو الالتزام - لا تعتمد على بيانات سوقية قابلة لللاحظة (أي تمثل مدخلات غير قابلة للملاحظة)

FVTOCI الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

٢٠٢٢ "جنيه مصرى"	أسهم غير مقيدة بالبورصة مقاسة بالقيمة العادلة		
الإجمالي	المستوى الاول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
٣٨٥٥١٠١	٣٨٥٥١٠١	--	--
٤٧١٧١٩٧٦	٤٧١٧١٩٧٦	--	--

٤٨ - أحداث هامة خلال العام

- في فبراير ٢٠٢٢ ، اندلع الصراع الروسي والأوكراني. وتغير الأوضاع بصورة سريعة مما يؤدي إلى تقلبات عالية في جميع الأسواق. وبالرغم من ذلك ترافق الإدارة عن كثب تطورات السوق في هذا الوضع المتقلب للغاية وتحلها. ومع ذلك، ترى إدارة المجموعة أنه لا يوجد حالياً أي مؤشر على حدوث اضطراب في أعمال الشركة أو عدم الوفاء بالتزامات المجموعة تجاه عملائها

- في ٢١ مارس ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في إجتماعها الاستثنائي رفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي يواقع ١٠٠ نقطة ليصل إلى ١٠٥٪ و٩٪٧٥ على الترتيب. كما تم رفع سعر الإنتمان والخصم يواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩٪٧٥ .

- بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠٢٢ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وذلك بإضافة ملحق (ب) لمعايير المحاسبة المصري رقم (١٣) الخاص بتأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ويهدف هذا الملحق إلى وضع معالجة محاسبية خاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على القرار الاقتصادي الإستثنائي المتعلق بتحريك سعر الصرف وذلك من خلال وضع خياراً إضافياً مؤقتاً لل الفقرة رقم (٢٨) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" والتي تتطلب الإعتراف بفارق العملة ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر للفترة التي تنشأ فيها هذه الفروق، وبدلاً لذلك يسمح للمنشأة التي لديها إلتزامات قائمة بالعملة الأجنبية في تاريخ تحريك سعر الصرف مرتبطة بأصول ثابتة وإستثمارات عقارية وأصول غير ملموسة (باستثناء الشهرة) وأصول تقييم مقتنأة خلال الفترة من بداية يناير ٢٠٢٠ وحتى تاريخ تحريك سعر الصرف، بالإعتراف بفارق العملة المدينة الناتجة عن ترجمة هذه الإلتزامات في تاريخ تحريك سعر الصرف ضمن تكلفة هذه الأصول، كما تسمح المعالجة للمنشأة بالإعتراف بفارق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية القائمة في تاريخ تحريك سعر الصرف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وإغفالها في الأرباح المرحلة لنفس الفترة، وهذا وقد قامت الإدارة بإختيار عدم تطبيق تلك المعالجة المحاسبية البديلة.

- في ١٩ مايو ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في إجتماعها رفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي ي الواقع ٢٠٠ نقطة ليصل إلى ١١٪٢٥ و١١٪٧٥ على الترتيب. كما تم رفع سعر الإنتمان والخصم ي الواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١٪٧٥ .

- بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠٢٢ قررت الجمعية العامة العادلة توزيع مبلغ ١٩,٣ مليون جنيه مصرى على العاملين.

- في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في إجتماعها الاستثنائي رفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي ي الواقع ٢٠٠ نقطة ليصل إلى ١٣٪٢٥ و١٤٪٢٥ و١٣٪٧٥ على الترتيب. كما تم رفع سعر الإنتمان والخصم ي الواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣٪٧٥ .

٤٩- المدفوعات المبنية على أسهم

قامت الشركة بتفعيل نظام إثابة وتحفيز العاملين طبقاً لموافقة الجمعية العامة الغير عادية في ٢٢ فبراير ٢٠٢١، وقامت الشركة بمنح أسهم مجانية وتخصيص أسهم لبعض موظفي الشركة طبقاً لنظام مدفوعات مبنية على أسهم ويتضمن النظام أعطاء الحق لبعض الموظفين بشرط أتمام ٣ سنوات خدمه بالشركة لتملك أسهم الشركة عن طريق منح أسهم مجانية أو تخصيص أسهم بقيمة ٥٠٪ من القيمة العادلة في تاريخ الاستحقاق بشرط أتمام سنتين خدمه بالشركة والتي سيتم إصدارها في تاريخ المنح. تثبت أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمدفوعات المبنية على أسهم بالقيمة العادلة في تاريخ المنح ويتم تحويلها على قائمة الخلل وفقاً لمبدأ الاستحقاق خلال فترة الثلاث سنوات للأسهم المجانية وستين للأسهم المخصصة بقيمة ٥٠٪ من القيمة العادلة في تاريخ المنح، في مقابل الزيادة في حقوق الملكية طبقاً لتقدير الشركة لعدد الأسهم التي سيتم إصدارها في تاريخ المنح وقد تم احتساب القيمة العادلة باستخدام سعر السهم المعلن في البورصة المصرية في تاريخ المنح.

وتنتمي أدوات حقوق الملكية خلال العام في الآتي:

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢١</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢١</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٢</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٢</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٢</u>
عدد الأسهم	جنيه مصرى	عدد الأسهم	جنيه مصرى	قائمة في بداية العام منюحة أثناء العام سقط الحق فيها أثناء العام تم ممارستها أثناء العام الإجمالي في نهاية العام
--	--	١٤٨٧٤٦٦٦	٨٦٦٠٥٢٦	قائمة في بداية العام
١٦٢٥٥٥٤٦	٦٢٠٠٥٦٨٩	٥١٧٨١٠٠٠	١٨٣٧٠١١٦	منюحة أثناء العام
(١٣٨٠٨٨٠)	(٩٦٠٧٦٧٢)	(٣٥٨٣٥٢٧)	(٥٨٥٥٤٧٤)	سقط الحق فيها أثناء العام
--	--	--	--	تم ممارستها أثناء العام
١٤٨٧٤٦٦٦	٥٢٣٩٨٠١٧	٦٣٠٧٢١٣٩	٩٩١١٥١٦٨	الإجمالي في نهاية العام
			٥٢٣٩٨٠١٧	إجمالي إحتياطي نظام الأثابة والتحفيز
			١٥١٥١٣١٨٥	

يتمثل عدد الأسهم المنюحة ٥١٧٨١٠٠٠ سهم خلال يوليو ٢٠٢٢ عبارة عن عدد ٥٠٠ سهم مجاني وعدد ٢٥٨٩٠ سهم تم تخصيصه بقيمة ٥٠٪ من القيمة العادلة في تاريخ الاستحقاق